وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSITY
UNIVERSITE LARBI TEBESSI - TEBESSA

الميدان: علوم إنسانية واجتماعية
الشعبة: علم الاجتماع
التخصص: علم اجتماع تنظيم وتنمية

دور الجامعة في دعم برامج التنمية المستدامة

دراسة ميدانية بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية- جامعة تبسة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي

دفعة 2018

إعداد الطالبة:
نجاة دحداح

تأطير الأستاذة:
فضيلة غرايبية

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة العلمية	الصفة
د/ميهوبي إسماعيل	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا
د/ فضيلة غرايبية	أستاذ محاضر (ب)	مشرفا ومقررا
أ/ مطلاوي ربيع	أستاذ مساعد (أ)	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أسمى عبارات الشكر والعرفان والتقدير ..

إلى الأستاذة الفاضلة "غرايبية فضيلة" التي أفادتني بتوجيهاتها

ونصائحها القيمة

كما لا أنسى أعضاء اللجنة المناقشة

وكل من كان سندا وعونا لي في مشواري الدراسي

الفهارس

الفهرس

مقدمة: .....أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

تمهيد: 14
1-الإشكالية: 14
2-صياغة فرضيات الدراسة: 16
3-أهمية الدراسة: 16
4-أهداف الدراسة: 16
5-أسباب اختيار الموضوع: 17
5-1-أسباب ذاتية: 17
5-2-أسباب موضوعية 17
6-صياغة المفاهيم: 18
8-الصعوبات: 22

الفصل الثاني: الجامعة

تمهيد: 24
1-مفهوم الجامعة: 24
2-لمحة تاريخية عن الجامعة: 26
3-نشأة وتطور الجامعة الجزائرية: 28
4-وظائف الجامعة: 29
5-أهمية الجامعة: 32
6-مهام الجامعة: 34
7-التعليم العالي في الجزائر: 36
8-المبادئ الأساسية التي يقوم عليها التعليم العالي في الجزائر: 41
9-العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية 43
10-تأثير التعليم العالي على التنمية: 45
11-التعليم العالي والتنمية وسوق العمل: 46
12-دور التعليم الجامعي في التنمية الشاملة 49

الفصل الثالث: التنمية المستدامة

تمهيد: 52
1-مفهوم التنمية المستدامة 52
2-أهداف التنمية المستدامة: 53
3-مؤشرات التنمية المستدامة: 55
4-خصائص البيئة المستدامة: 57
5-أسس التنمية المستدامة: 58
6-مبادئ التنمية المستدامة 59
7-مقومات التنمية المستدامة: 60

8-معوقات التنمية المستدامة:.....61

الفصل الرابع: الإطار المنهجي للجراسة

1- مجالات الدراسة: 63
1-1-المجال المكاني:.....63
1-2-المجال الزمني: 71
1-3-المجال البشري: 72
2-المنهج المستخدم: 72
3-أدوات جمع البيانات: 73

الفصل الخامس: عرض وتحليل بيانات الدراسة ومناقشة النتائج

1-تحليل وتفسير البيانات الأولية: 76
2-تحليل وتفسير بيانات المحور الأول: 79
2-1-تحليل بيانات الفرضية الأولى: 85
3-تحليل وتفسير بيانات المحور الثاني: 86
3-1-تحليل بيانات الفرضية الثانية: 94
مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات: 94
4-نتائج وتوصيات:.....95
الخاتمة:.....98
قائمة المصادر والمراجع: 101
الملاحق

فهرس الجداول

العنوان	الصفحة
جدول يوضح : توزيع لتعداد الطلبة الجدد ليسانس وماستر على الكليات 2016-2017	66
جدول يوضح الميادين والتخصصات على مستوى الكلية	71
جدول يوضح عدد طلبة الدكتوراه حسب التخصص	72
جدول رقم (01): خصائص العينة حسب الجنس	76
جدول رقم (02): خصائص العينة حسب السن	76
جدول رقم (03): خصائص العينة حسب المستوى التعليمي	77
جدول رقم (04): خصائص العينة حسب التخصص	77
جدول رقم (05): خصائص العينة حسب العمل	78
الجدول رقم(01): هل تخضع البرامج التعليمية لمتطلبات سوق العمل؟	79
الجدول رقم(02): هل يمكن للجامعة إنتاج مورد بشري يغطي متطلبات سوق العمل؟	80
الجدول رقم(03): بصفتك خريج جامعة هل لك القدرة على المشاركة بفعالية في عمليات الإنتاج؟	81
الجدول رقم(04): هل أنت مطلع على البرامج الإنمائية أو التنموية للبلاد؟	82
الجدول رقم(05): في حالة توظيفك هل لك القدرة على اتخاذ قرارات حاسمة؟	83
الجدول رقم(06): هل توفر البرامج التي درستها إمكانية الإبداع في العمل؟	83
الجدول رقم(07): هل يمنحك التكوين الجامعي القاعدة المعرفية التي تمكنك من الابتكار؟	84
الجدول رقم(08): هل تقدم لك الجامعة الفرصة للتعرف على عالم الشغل؟	85
الجدول رقم(09): هل يمكن للجامعة الجزائرية إنتاج مورد بشري يتماشى والسياسات الاقتصادية للبلاد؟	86
الجدول رقم(10): هل البرامج الجامعية ملائمة لبناء القدرات الفردية للطلبة؟	87
الجدول رقم(11): هل تتماشى القدرات الجامعية والواقع المعاش في الجزائر؟	87
الجدول رقم(12): هل تعتقد أن نوعية المقاييس المدرسة يمكنها الرفع من قدرات الطالب الإدراكية؟	88
الجدول رقم(13): هل يمكن للجامعة تهيئة الطالب للحياة العملية؟	89
الجدول رقم(14): هل الهياكل الجامعية توفر للطالب القدرة على التدرب للعمل قبل دخوله؟	89
الجدول رقم(15):هل الجانب التطبيقي من البرامج الدراسية يمنحك القدرة على التفكير الإبداعي؟	90

فهرس الجداول

الجدول رقم(16): هل كونت لك الجامعة القدرة على التواصل مع الآخرين؟	91
الجدول رقم(17) هل تعتقد أن البيئة الجامعية قادرة على إنتاج مورد بشري يمكنه نقل الخبرات؟	91
الجدول رقم(18): هل تعتقد أن الجامعة الجزائرية تقوم بعملية مرافقة للطلبة المبدعين؟	93

فهرس الأشكال

العنوان	الصفحة
شكل رقم01: يوضح كليات وأقسام جامعة العربي التبسي	65
شكل رقم02: تمثيل بياني لتوزيع طلبة الليسانس والماستر حسب الشعب	66
شكل رقم03: التمثيل النسبي للطلبة حسب الكليات	67
شكل رقم04: تمثيل بياني لتعداد الطلبة المتخرجون	67
شكل رقم05: تطور عدد الطلبة في التدرج	68
شكل رقم06: تطور عدد الطلبة في الجامعة	68
شكل رقم07: تطور عدد الأساتذة في الجامعة	69

مقدمة

مقدمة:

يلعب التعليم دورا مهما في حياة الشعوب، وفي تحديد مقدراتها ومصيرها، واستطاعت دول كثيرة أن تحقق نموها الاقتصادي والاجتماعي من خلال التعليم باعتبارها أداة فعالة للتحول الاجتماعي ومدخلا طبيعيا لأية تنمية قومية، فالإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها.

ويمثل التعليم الجامعي في أي بلد من البلدان قمة السلم التعليم، الأمر الذي أدى إلى تبوأ هذا النوع من التعليم مكانة مرموقة بين مراحل التعليم في هذه البلدان، وفي الوقت نفسه ألقي على هذا التعليم مسؤوليات كبيرة ووظائف جمة، جعلته يحتل مركز الريادة وموقع الصدارة بين الأجهزة المهمة التي تلعب دورا حيويا في تحقيق التقدم والرقي للمجتمعات البشرية.

وتعتبر الجامعات من أهم التنظيمات والمؤسسات التعليمية التي تشارك في عمليات التنمية في المجتمعات الحديثة سواء أكانت متقدمة أم نامية، وشهدت العقود الماضية نهضة تعليمية وثقافية عامة في كثير من الدول النامية، أعطيت أهمية خاصة للجامعات تقديرا للدور الإيجابي الذي تقوم به في تنمية وتحديث الفرد والمجتمع معل، وباعتبارها من أهم مؤسسات التغير الاجتماعي الاقتصادي، ومن ثم كان التعليم الجامعي في حاجة ماسة من جانب العلوم الاجتماعية وغيرها لدراسة إلى أي حد يمكن أن يسهم في رغه عمليات الأداء والإنجاز للعملية التربوية والعملية الأكاديمية حتى يفي بمتطلبات التنمية الشاملة وتحليل الوسائل الكفيلة من أجل تطوير البرامج والمناهج التعليمية لتماشى مع متطلبات الفرد واحتياجات الواقع المجتمعي، مع المحافظة على القيم والتراث الحضاري.

وقد أكدت بعض الأبحاث أنه لا مكان في الوقت الراهن للتعليم المنعزل عن المجتمع ومشكلاته، وأن التعليم الجامعي الفعال هو الذي يكون وثيق الصلة بحياة أفراد المجتمع وحاجاتهم، والقادر على إحداث التنمية المستدامة.

وإذا كانت الموارد البشرية يمكن أن تنمي بطرق متعددة من خلال نظامي التعليم النظامي وغير النظامي، فإن مرحلة التعليم الجامعي –داخل التعليم النظامي– يمكن أن تسهم بدور كبير ومتزايد في هذه العملية، وذلك في ضوء ما تملكه الجامعات من قوى بشرية وإمكانات مادية كبيرة، وفي ضوء الدور المحتمل أن تلعبه مخرجات هذه المرحلة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما يلعب التعليم الجامعي بصفة عامة أدوارا مهمة في حياة الشعوب والأمم، فهو الذي يصنع حاضرها ويرسم معالم مستقبلها، وهو القيادة الفكرية للمجتمع، وهو المسؤول عن الحفاظ على تراثه الثقافي وتطويره والإضافة إليه.

وإذا كانت مهمة التعليم الجامعي هي إعداد القيادات العلمية والفكرية التي تتولى قيادة المجتمع، وكذلك إعداد الكوادر العلمية التخصصية التي تتلى بالبحث والدراسة مشاكل المجتمع بغية تطوره وتقدمه، فإن هذه المهمة لا تكتمل ما لم تتقدم الجامعة برجالها وخبراتها العملية ودرايتها الفكرية الراسخة لتقوم بدور مباشر في عملية التنمية، وتساهم بالعمل الواعي في ميزاهن الإنتاج واستغلال الموارد للتطبيقات العلمية التي تتزايد بصورة لم يشهدها الإنسان من قبل.

وإذا كانت التنمية المستدامة عملية مجتمعية ذاتية موجهة وفقا لإدارة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية اجتماعية اقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد دائم لقدرة المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه، فإن هذه العملية يجب أن تكون موجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة مادية وخلق آلية مجتمعية، تسمحان من ناحية بإطلاق طاقات إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وتصاعد مستمر لقدرات المجتمع، ويهدفان من ناحية أخرى إلى تحسين نوعية الحياة في المجتمع وتهيئته لمواصلة عطاءه الحضاري، وذلك كله لا يتم إلا ضمن إطار من العلاقات يؤدي إلى تعميق أجواء المشاركة، ويؤكد على ربط المكافأة بالجهد ويوفر الاحتياجات الأساسية، ويضمن متطلبات الأمن، ويهيئ البيئة الملائمة للتنمية المستقلة للمجتمع عندما يكون قادرا على تعطيل آليات التبعية، وتأكيد مقومات الهوية في ضوء انتماء الإنسان لوطنه.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للدراسة

1- صياغة مشكلة البحث وتساؤلات الدراسة

2- صياغة الفرضيات

3- أهمية الدراسة

4- أهداف الدراسة

5- أسباب الدراسة

6- صياغة المفاهيم

7- الدراسات السابقة

8- الصعوبات

تمهيد:

إن القيام بأية دراسة سوسيولوجية تتطلب من الباحث أن ينطلق من بناء الإشكالية وطرح مجموعة من التساؤلات، وصياغة فرضيات للإجابة عليها والتحقق منها ميدانيا، ولا يمكن القيام بهذه الدراسة دون تحديد مفاهيمها ودون وجود دواعي وأسباب تدفعنا إلى اختيار الموضوع والأهداف التي نريد تحقيقها من خلال هذه الدراسة.

كما يمكن التطرق إلى الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من قريب أو من بعيد سواء من حيث الشكل أو المضمون.. وهذا كله سنتعرض له في هذا الفصل.

1-الإشكالية:

تسعى أغلب دول العالم إلى بناء نظام قوي متماسك يربط ويجمع جميع المكونات الأساسية اللازمة لإقامة دولة المؤسسات، من خلال محاولة خلق تكامل بين الأنظمة الاقتصادية والثقافية، التربوية والسياسية، فكل نظام من هذه الأنظمة يحوي مجموعة من المؤسسات التي تشكل عموده الفقري، فالنظام الاقتصادي مكون من مجموعة مؤسسات إنتاجية هدفها الأول تحقيق الربحية والنظام التربوي مشكل من مجموعة مؤسسات تهدف أساسا لتعليم الفرد وتنشئته تنشئة مثلى من أجل ضمان استمرار نقل التراث العلمي والأدبي وخلق جيل قادر على تحمل المسؤولية وبناء نظام متماسك مع بعضه البعض وقادر على مواجهة التغيرات والتحديات التي يمكن أن تواجهه سواء على مستوى البيئة الداخلية أو الخارجية، فالقاعدة الأساسية لأي نظام تربوي هي المدرسة التي يتلقى فيها الفرد الناشئ أولى دروسه وتكون له فيها أولى الاتصالات بالعالم الخارجي ومع التدرج والارتقاء في النظام التعليمي يصل الفرد إلى مرحلة الجامعة، فمن الاعتقادات السائدة في مجتمعاتنا أن الغاية الأساسية من الجامعة هي خلق المعرفة ونشرها من خلال التعليم والبحث اللذان يتطلبان مستوى عالي من استقلالية المؤسسة، لأنه من المنطق أن الأصل في الجامعات هو الارتقاء فوق التدخلات الخارجية عن محيطها، ويكون هذا بمشاركة جميع مكونات الجامعة مع الحفاظ على الاستقلالية

الأكاديمية والتي ينبغي أن تتم في كنف رعاية الدولة والاستقلالية في الجامعة تعتبر ركيزة أساسية في تحقيق الوعي الفكري والثقافي، فالجامعة بمفهومها الحديث أضحت تعد مكانا لخلق الهوية وتغيير الاتجاهات، وحتى لتكوين شخصية الفرد داخل مجتمعه، فهي كمؤسسة أصبحت تؤثر وتتأثر بالمحيط الخارجي لها، ففي المجتمعات المتقدمة يمكن القول أن المؤسسة الجامعية استطاعت أن تتواءم مع محيطها الخارجي بنسبة عالية إلى درجة احتلالها مكانة هامة في الشق السياسي والاقتصادي كونها أضحت عنصرا فاعلا في عملية التنمية الشاملة لهذه المجتمعات، أما على صعيد المجتمعات النامية أو السائرة في طريق النمو، فمفهوم التنمية بحد ذاته لا يزال موضوعا جدليا، فهناك من يعرف التنمية على أنها عملية تطوير الإمكانيات الموجودة والاستفادة من عوائدها في جميع المجالات، وهناك من يربطها بخلق الثروة وتوزيع نواتجها على باقي النظم المشكلة للنظام العام، فكلا النظريتين تتميزان بالطابع الاقتصادي الصرف، حيث يعتبران عملية التنمية عملية انتشارية تنطلق من الجانب المادي لتمس باقي نواحي التنمية، والجامعة الجزائرية كمؤسسة تعليمية ثقافية ذات شخصية معنوية، لها أدوار متعددة ومختلفة حسب مختلف الوظائف التي تؤديها، ومع التوجه نحو اقتصاد السوق المتبع من قبل الحكومة الجزائرية مع بداية تسعينيات القرن الماضي، في محاولة لتكريس نمط الإنتاج الرأسمالي، عوض نمط الإنتاج الاشتراكي المعمول به قبل ذلك، ما وضع الجامعة الجزائرية أمام تحديات جديدة تتمثل في المشاركة بصورة فعلية في البرامج الاقتصادية سواء من خلال تزويد سوق العمل باليد العاملة او محاولة زرع القيم الرأسمالية في الشباب الجامعي، ومع فترة التسعينيات ظهر على المستوى العالمي مفهوم حديث يسمى بالتنمية المستدامة وهي عملية التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها، هذا ما يتماشى والنظام الاقتصادي الجديد الذي أرادت الجزائر دخوله ما جعل الجامعة أمام حتمية التأقلم مع هذا الوضع

ومن خلال هذا الطرح نجد أنفسنا أمام السؤال المحوري في هذه الدراسة والذي يمكن صياغته على النحو التالي:

ما درجة مساهمة الجامعة الجزائرية في دعم برامج التنمية المستدامة؟

الأسئلة الفرعية:

س1- هل يمكن للجامعة إنتاج قوة عمل واعية بالمهام المنوطة بها؟

س2- هل يمكن للجامعة توفير الخبرة المتخصصة القادرة على بناء المهارات ونقلها؟.

2-صياغة فرضيات الدراسة:

1- تنتج الجامعة قوة عمل واعية بأداء مهامها.

2- توفر الجامعة الخبرة المتخصصة القادرة على بناء المهارات ونقلها.

3-أهمية الدراسة:

على ضوء ما سبق من التساؤلات المطروحة التي تحتاج إلى إجابات وتفسيرات تطلب استجلاء وإيضاح يمكن إدراك أهمية البحث من خلال دور الجامعة في دعم برامج التنمية المستدامة والمضي بها قدما، كما تتجلى أهمية الدراسة في الاعتبارات التالية:

- إبراز الجوانب النظرية والتطبيقية لموضوع الجامعة والتنمية المستدامة أفق نظري وتطبيقي يستمد كيانه من واقع الجامعة الجزائرية.
- تزود هذه الدراسة المسؤولين عن المؤسسات الاقتصادية بمجموعة من السبل والآليات التي تساهم في دعم البرامج التنموية.
- الوقوف عند التحديات المستقبلية التي تواجهها الجامعة الجزائرية في مجال التنمية المستدامة.

4-أهداف الدراسة:

نهدف من خلال التطرق إلى بحثنا هذا إلى إبراز الأهداف التالية:

- محاولة الإلمام بمفهوم التنمية المستدامة أبعادها، مؤشراتها.
- الإشارة إلى أهمية الجامعة في عملية التنمية المستدامة.
- التأكيد أيضا على أهمية التعليم العالي لاستدامة التنمية.

- إبراز العناصر الفعالة التي تدفع الجامعة لتحقيق التنمية.
- تسليط الضوء على أهم المميزات التي يمكن أن توفرها الجامعة لتدعيم برامج التنمية.

5-أسباب اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من العوامل والأسباب التي دفعتنا إلى تناول مثل هذه المعلومات، منها مايلي:

5-1-أسباب ذاتية:

- ارتباط موضوع الدراسة بمجال العلوم الاجتماعية وخاصة التنظيم والتنمية.
- الاهتمام بالموضوع والرغبة في التعرف على واقع هذا الموضوع ومدى تجسيده على أرضية الواقع وحب الإطلاع عليه بحكم أنه حديث التطور.
- محاولة المساهمة في إيجاد تأثير التعليم العالي على التنمية المستدامة.
- محاولة معرفة العلاقة الكامنة بين التعليم العالي والتنمية.

فمن خلال الملاحظات الذاتية يبدو أن الجميع مهتم بهذا الموضوع من حيث ضروريته، كما أنه يحظى بتغطية إعلامية كبيرة وحتى على المستوى الدولي، فلا يخلو مؤتمر أو ندوة من مواضيع التنمية المستدامة.

5-2-أسباب موضوعية: تكمن المبررات الموضوعية في:

- المساهمة لإضافة دراسة جديدة لمكتبة العلوم الاجتماعية في موضوع لا يزال بحاجة إلى الدراسات.
- معرفة المتغيرات التي تتحكم فيها للوصول إلى إمكانية تصحيح الأخطاء الواردة.
- إدراج اقتراحات لتدارك النقائض المحتملة.
- قلة الدراسات التي تعالج موضوع الجامعة وتأثيرها على برامج التنمية المستدامة.

6-صياغة المفاهيم:

الدور: تعددت التعريفات بحسب وجهات نظر الكتاب والباحثين، حيث يمكن أن يطلق الدور للدلالة على السلوكية التي يجب أن ينتهجها الفرد اتجاه الآخرين الذين يضطر إلى التفاعل معهم واضعا في حسابهم الحقوق والالتزامات التي يفرضها عليه مركزه[1].

وفي قاموس المعاني والجامع المحيط:

الدور: مهمة ووظيفة والدور الاجتماعي هو السلوك المتوقع من الفرد في جماعة، ويعرفه "نشوان": الدور: « هو كل ما يقوم به كل فرد من وظائف ومهام مناطة به، باعتباره عنصرا في تنظيم أو في مؤسسة، إذ أن كل فرد في أي تنظيم لديه ادوار محددة يجب أن يقوم بها»[2].

ويتحدد الدور بما تفرضه الوظيفة من واجبات، أو في طريق النظام الهرمي للوظيفة.

تعريف إجرائي: ويمكن تعريف الدور بأنه: المهام والواجبات التي تساهم بها المؤسسة في تنمية المنتسبين إليها، من خلال وظيفة التكوين والبحث العلمي.

1- الجامعة: إن مصطلح جامعة مأخوذة من كلمة (Université) وتعني التجمع أو التجميع، واستخدمت لتدل على مجمع الأساتذة والطلاب.

مفهوم الجامعة: تعد الجامعة العصرية الحديثة الانبعاث الطبيعي لمؤسسات التعليم القديمة والمتخصصة في تلقنين مبادئ العلم والمعرفة منذ الأزل وطيلة قرون والتي ظلت تتطور وتتجدد باستمرار حسب متطلبات الزمن وحاجات الأفراد والمجتمع، ويعرفها المشرع الجزائري بأنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تساهم في تعميم ونشر المعارف وإعدادها وتطويرها وتكوين الإطارات اللازمة لتنمية البلاد[3].

ويعرفها "رابح تركي": « الجامعة هي مجموعة من الناس وهبوا أنفسهم لطلب العلم دراسة وبحثا».

1- https://ar.m.wikipidia.org تصفح (01-02-2018) (06h: 15) تاريخ تحرير الموضوع: (12-03-2016).

2- محمد سليمان نشوان: تطور المجتمع، 2011، دار الأطلس، بيروت، ص109.

3 فضيل دليو: " إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية"، منشورات جامعة قسنطينة، 2001، ص68.

تعريف إجرائي: ويمكن تعريفها: هي مؤسسة اجتماعية تلبي حاجة المجتمع من التعليم العالي والمساهمة في تنمية لمجتمع بواسطة التعليم والتكوين والبحث العلمي.

2- هيئة التدريس الجامعي: يعتبر الأستاذ حجر الأساس في الجامعة، ويعد عصب العملية التعليمية والتكوينية وهذا من خلال ما يقدمه منن مجهودات لإيصال المعرفة العلمية في شكل جاهز للطلبة ويساهم في تشييد المستقبل المعرفي والمهني للطلبة[1].

3- التنمية: عنصر أساسي للاستقرار والتطوير الإنساني والاجتماعي، وهي عملية تطوير شامل أو جزئي مستم تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الرفاهية، بما يتوافق مع احتياجاته وإمكاناتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية[2].

- وتدل التنمية لغة على الزيادة والنماء والكثرة والوفرة والمضاعفة والإكثار، بينما يختلف مفهوم التنمية الاصطلاحي من مجال إلى آخر، فيتخذ دلالة اقتصادية واجتماعية أو ثقافية او بيولوجية، أو نفسية، ومن هنا أصبح مفهوم التنمية مفهوما معقدا ومتشابكا يصعب تعريفه وتحديده بدقة.. والخلاصة أن التنمية البشرية هي توسيع لقدرة الإنسان على بلوغ أقصى ما يمكنه بلوغه من حيث هو فرد أو مجتمع ذو أفراد كثيرة وذلك بزيادة إمكانياته التي ليست القدرات الاقتصادية إلا مجرد جانب منها، ومن هنا لابد أن تكون السياسات التنموية بالضرورة متعددة الآفاق، لا اقتصادية فحسب[3].

- تعريف إجرائي: ويمكن تعريفها بأنها نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغييرات في الفرد أو الجماعة أو المجتمع عموما من حيث المعلومات والخبرات والأداء والاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد أو الجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وإنتاجية عالية.

1- علي أحمد مذكور: رؤية متكاملة للمنظومة التربوية، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 2008، ص44.

2- https://ar.m.wikipidia.org، تصفح (2018/02/01) (30h: 15) تاريخ تحرير الموضوع: (03-04-2015)

3- جورج قرم: المؤتمر العربي الأول لمنتدى التنمية البشرية، القاهرة، 24-26 فبراير 2003، موقع : http://home.birseit.edu

الدراسات السابقة:

تتميز المعرفة العلمية بأنها تطورية تراكمية وهذا يعني أن كل باحث لا يبدأ من الصفر بل عليه أن يجعل من بحثه امتدادا للدراسات التي سبقته ومن هذه الدراسات ما يلي:

1- الدراسة الأولى: دور الجامعة في تنمية رأس المال البشري لتحقيق التنمية المستدامة: إعداد الطالبة: نادية إبراهيمي، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية 2012-2013 جامعة فرحات عباس، سطيف.

سعت هذه الدراسة للكشف عن مضمون الدور الذي من المفروش أن تؤديه الجامعة في ظل إمكاناتها العلمية والبشرية التي تجعلها مرشحة للقيام بالدور المتوقع منها في تحقيق تنمية رأس المال البشري والتنمية المستدامة، وتتخذ الدراسة من جامعة المسيلة نموذجا للدراسة بحكم تطورها الملحوظ على مستوى التكوين والبحث العلمي والهياكل القاعدية للوقوف على العقبات التي تواجهها، والإنجازات التي حققتها في مجال تنمية رأس المال البشري.

لذا سعت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى إبراز مضمون الأدوار التي تستطيع الجامعة القيام بها لتنمية رأس المال البشري، وهذا من خلال عرضها لوظائف الجامعة في التكوين والبحث العلمي من جهة، ومن جهة أخرى علاقتها بالمحيط من خلال الشراكة مع مؤسسات المجتمع وتزويد سوق العمل بالكفاءات، ولمعالجة هذا الموضوع ثم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، للوقوف على بعض المفاهيم وتحليلها، خاصة المتعلقة بالجامعة ورأس المال البشري، والتنمية المستدامة.

أما فيما يخص الدراسة الميدانية فقد تم إتباع منهج دراسة الحالة في تناول جامعة المسيلة بالوصف الكامل والتحليل، وهذا بعد تحديد المشكلة المراد دراستها، وهي مدى مساهمة جامعة المسيلة في تنمية رأس المال البشري وتحقيق التنمية المستدامة وهذا من خلال:

- استعمال الملاحظة المعمقة والمقابلة، حيث تم جمع المعلومات وذلك بمقابلة الأشخاص المعنيين بالدراسة، وتوجيه الاستفسارات والوثائق والسجلات المكتوبة، وتوصلت الدراسة إلى إظهار الإنجازات الهامة

التي حققتها الجامعة الجزائرية، رغم بعض المعوقات والعراقيل التي تحول دون أدائها الدور المنوط بها في تحقيق التنمية المستدامة، وبدراسة واقع دور جامعة المسيلة التي تم اتخاذها كدراسة حالة، اتضح أن هناك تركيزا على وظيفة التكوين الجامعي على حساب البحث العلمي، أما فيما يخص الوظيفة الثالثة للجامعة فقد لاحظت الباحثة أن هناك انفصالا بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي.

2- الدراسة الثانية: رسالة ماجستير أجراها الطالب عبد الله الحوشي حميد، عام 2005 حول السياسة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة مع دراسة حالة الجزائر 2004-1994، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

بهدف التعرف على أثر السياسات البيئية المحافظة تراعي متطلبات البيئة وضرورة المحافظة على التوازن البيئي داخل اقتصاد دول العالم بصورة عامة.

3- الدراسة الثالثة: دراسة العايب عبد الرحمن بعنوان: التحكم في الأداء الشامل في المؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية –دراسة ميدانية بقطاع الإسمنت بالجزائر- .

هدفت هذه الدراسة إلى بيان وتحليل كيفية التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة وتطرقت هذه الدراسة إلى تحليل جوانب الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية، ثم التدليل عليه وتدعيمه بمعطيات من الواقع الجزائري خلال تناوله لحالة قطاع الإسمنت بالجزائر، وقد تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS، والذي بواسطته يتم اختيار ثبات الاستمارة وإجراء التحليل الإحصائي للبيانات المحصل عليها واختيار فرضيات الدراسة، وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

أن المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة تربطها علاقة وطيدة مع السلطات العمومية من حيث احترام القوانين والتشريعات البيئية العمومية، وان المؤسسات الاقتصادية لصناعة الإسمنت تتلقى مساعدات من طرف الدولة من أجل مراعاة رهانات التنمية المستدامة بإصدار القوانين والسهر على تطبيقها.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

- تعد الدراسات السابقة من أهم الركائز العلمية التي يعتمد عليها بعد تحديدنا واختيارنا مشكلة البحث، فيبدأ البحث والتمحيص في الدراسات السابقة والتي تشكل بالنسبة له تراثا هاما ومصدرا غنيا لابد من الاطلاع عليه قبل البد بالعملية.

- لقد استفدنا من الدراسات السابقة بالكثير من الأفكار والأدوات والإجراءات وقد زودتنا أيضا بالكثير من المراجع والمصادر الهامة، إضافة إلى ذلك تم توجيهنا إلى تجنب المزالق والأخطاء التي وقع فيها الباحثون الآخرون، فهي تعتبر قاعدة انطلاقة لأي دراسة علمية سواء كانت نظرية أو تطبيقية وفي مختلف التخصصات، وقد استفدنا أيضا من المنهجية العامة المستخدمة فيها.

8-الصعوبات:

للبحث العلمي بالضرورة معيقات تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة أو تؤثر في الجهد والوقت اللازمين لإتمام الدراسة كما نبتغيها، ومن بين الصعوبات التي واجهتنا:

- الإطار الزمني المحدد للدراسة مع ما يعترضنا والبحث من معوقات محيطيه أعاقتنا للوصول إلى عمل أحسن من حيث الهدف والغاية منه

- عدم وجود مواضيع ودراسات سابقة نتبعها كمنطلق بنفس متغيرات البحث نظرا لحداثة الدراسات حول علاقة الجامعة والتنمية المستدامة

- رفض بعض الطلبة -عينة البحث- التعاون معنا في الإجابة عن الأسئلة وإفادتنا بالمعلومات الكافية التي تخدم البحث.

الفصل الثاني:

الجامعـــة

1- مفهوم الجامعة

2- لمحة تاريخية عن الجامعة

3- نشأة وتطور الجامعة الجزائرية

4- وظائف الجامعة

5- أهمية الجامعة

6- مهام الجامعة

7- التعليم العالي في الجزائر

8- المبادئ الأساسية للتعليم العالي في الجزائر

9- العلاقة بين التعليم العالي والتنمية

10- تأثير التعليم العالي على التنمية

11- التعليم العالي والتنمية وسوق العمل

12- دور التعليم الجامعي في التنمية الشاملة

تمهيد:

تؤكد الدراسات المستقبلية أن الجامعة تحكم وظائفها وفعاليتها وسيلة التغيير الفعال، والمؤسسة الفعالة لتقريب الهوة بين الجوانب المادية والمعنوية في المجتمع، لأنها تساعد على تكوين النظرة الفعلية والمتبصرة التي تهيئ أذهان الأفراد لتقبل كل جديد، إذ نعتقد جازمين بأن التعليم العالي هو أحد المحركات الأساسية للتنمية المستدامة والشاملة، فالتخطيط للتعليم العالي هو تخطيط لمستقبل التنمية، وهذا ما سنتبناه في الفصل الثاني.

1-مفهوم الجامعة:

لقد تعددت المفاهيم واختلفت حول تحديد مصطلح الجامعة، ولا يوجد تعريف قائم بذاته أو تحديد شخصي معين، أو تحديد عالمي في كل الجامعات العالمية، وبذلك فإن كل مجتمع ينشأ جامعته ويحدد لها أهدافها بناء على ما تمليه عليه مشاكله ومطامحه وتوجهه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فالجامعة مؤسسة للتكوين، ولا يمكنها أن تحدد بمفردها أهدافها وتوجهاتها، وبالرغم من ذلك تظل الجامعة مؤسسة ذات طابع خاص تنشد الاستقلالية لتحقيق أهدافها في إنتاج المعرفة ونشرها.

ومن بين التعاريف المتعلقة بمفهوم الجامعة نجد بأن هناك من يعتبرها المصدر الأساسي للخبرة والمحور الذي يدور حوله النشاط الثقافي في الآداب واللغات والفنون، فمهما كانت أساليب التكوين وأدواته، فإن المهمة الأولى للجامعة ينبغي أن تكون دائما هي التوصيل الخلاق للمعرفة الإنسانية في مجالاتها النظرية والتطبيقية، وتمهيد الظروف الموضوعية بتنمية الخبرة الوطنية التي لا يمكن بدونها أن يحقق المجتمع أيّة تنمية حقيقية في الميادين الأخرى[1].

1- محمد العربي ولد خليفة: المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989، ص177.

ويمكن أيضا أن تعتبر الجامعة على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري مزود بشخصية أخلاقية واستقلالية مالية، كما تنقسم إلى عدة معاهد[1].

كذلك فإن الجامعة مؤسسة تكوينية لا ترسم أهدافها بمعزل عن البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي تنبثق عنها، بل هي العكس، فهي تستلهم عن المجتمع الذي هو منبت هياكلها وإطاراتها ومنه تختار قيمتها وأهدافها، وبمعنى ذلك أن المجتمع هو الذي يمنحها ميلادها والمعنى والغاية والوسيلة، ولهذا فإن دور مكانة وأهداف الجامعة تتباين بين المجتمعات والحقبات التاريخية[2].

كما تعتبر الجامعة أيضا مؤسسة تعليمية ومركز للإشباع الثقافي ونظاما ديناميكيا متفاعل العناصر، تنطبق عليه مواصفات المجتمع البشري، حيث يؤثر مجتمع الجامعة في الظروف المحيطة ويتأثر بها في نفس الوقت، يعرف "ر. ماسيامانسو" الجامعة على أنها مؤسسة أو مجموعة أشخاص يجمعهم نظام ونسق خاصين، تستعمل وسائل وتنسق بين مهام مختلفة، للوصول بطريقة ما إلى معرفة عليا[3].

أما (hobokowiz) يعرف الجامعة في تصورها الأول بأنها الجمعية الإنسانية الوحيدة أين يجتمع الأشخاص فقط من أجل المعرفة، فهي تمثل نظرية مؤسساتية أما المشرع الجزائري فقد اعتبر الجامعة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تساهم في تعميم ونشر المعارف وإعدادها وتطويرها، وتكوين الإطارات اللازمة لتنمية البلاد، وهي بذلك وصفت تحت وصاية في خدمة الأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية المحدودة من طرفها.

ومن هنا يمكن اعتبار الجامعة أنها المجال الذي يضم كل الشعب العلمية والعلوم الإنسانية والاجتماعية التي تدعم من طرف الدولة من أجل خدمة المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ودفع البلاد نحو التقدم الثقافي والتكنولوجي.

1 −Recueil des textes relatives au statut de l'université, journal officiel, juin, room 1997, article N01.

2− مقاربات سوسيولوجية للمجتمع الجزائري، مجلة التواصل، جامعة عنابة، عدد06، جوان2000.

3 - R. maciamanso, université democracia, madrid, CUPSA, 1978, P79.

2-لمحة تاريخية عن الجامعة:

إن الجامعة وما تتصف به من خصائص تنظيمية وأهداف ومهام توجيهية مختلفة تعتبر اليوم ذلك الامتداد الطبيعي والمنطقي لمؤسسات التعليم المتخصصة، والتي ظلت تتطور على مر السنين كحاضنة أساسية للمعارف الإنسانية من حيث الإنتاج والتطبيق، وبالرغم من أن الجامعة كمؤسسة تعليمية لإنتاج المعرفة حديثة النشأة نسبيا، فإن جذورها التاريخية ضاربة في القدم وتعود إلى مدارس الحكمة في الصين القديمة أو ما يماثلها في الحضارات القديمة في الهند ومصر، حضارة وادي الرافدين وغيرها[1].

وفي الحضارة الإسلامية فقد عرفت الهجرة المحمدية إلى المدينة المنورة نقلة نوعية كبرى في بناء المسجد النبوي، الذي يشكل النواة الحقيقية للمدارس العربية الإسلامية الكبرى، والتي تطورت عنها الجامعة الحديثة بمفهومها العصري في أوروبا، حيث كان النبي –صلى الله عليه وسلم– أول من جمع العرب حوله في حلقة لأخذ العلم، ولم تكن العرب في الجاهلية تعرف الاجتماع لهذا الغرض[2].

ومن بين أهم أشهر المساجد الجامعية – المسجد الحرام بمكة المكرمة، ومسجد الجامع بالبصرة 14هـ – 635م، والمسجد الجامع بالكوفة 17هـ – 638م، والمسجد الجامع بالفسطاط بمصر 21 هـ، والقيروان بتونس 50هـ–670م، والمسجد الجامع بقرطبة في الأندلس 170هـ– 786م.

ولم تقتصر مهمة المسجد على أداء الشعائر الدينية فقط، بل أصبحت له مهام متعددة في حياة الأمة، ففيه يجتمع الحكام والأمراء لإدارة شؤون الدولة وتهيئة الجيوش للفتوحات، أو وضع الخطط لردع هجمات الأعداء، وفيه تستقبل الوفود الأجنبية، وتحل المنازعات بين المتخاصمين وتصدر الفتوى، وفيه أيضا تعطى الدروس في مختلف المعارف الدينية والدنيوية، فهو بمثابة مركز لإنتاج العلم والمعرفة، وقد تعززت مهمة التعليم بالإضافة إلى أداء الشعائر الدينية ومنه نشأت فيما بعد بما يسمى بالمدارس العربية الكبرى والتي

1– أندريه أيمار، جانيت أوبوايه: تاريخ الحضارات العام، الشرق واليونان القديمة، ترجمة: فريدم، وآخرون، المجلد الأول، بيروت، 1986، ص89.

2– خالد خليل حمودي: نشأة المدارس، مجلة آفاق عربية، بغداد، 1978، ص14.

تأثرت بها الجامعة العربية عند ظهورها في أوروبا في القرون الوسطى، وقد عرفت عبر أرجاء الخلافة الإسلامية مدارس كثيرة هي بمثابة جامعات ذلك العصر في الأندلس غرناطة وفي شمال إفريقيا جامعة القرويين في فاس، والقيروان في تونس والأزهر في مصر، بغداد ودمشق وغيرها[1].

وفي الوقت الذي كانت فيه الجامعات الإسلامية تجمع بين التعليم الروحي والمادي وتلقي طلابها المعارف الدينية والدنيوية، فإن الجامعات الأوروبية اضطرت إلى التكيف مع الظروف المغايرة التي كانت سائدة آنذاك للتخلص من هيمنة الكنيسة التي كانت قناعتها تتعارض مع الاكتشافات العلمية بعد أن ظلت الجامعة ولمدة طويلة تقوم بالتكوين الديني كإحدى المهام الأساسية، وأصبح الأساتذة يلتقون في تجمعات دائمة تحظى بوضع قانوني يضمن استقلاليتها اتجاه الكنيسة ويمارسون نشاطاتهم الثقافية بكل حرية، وخارج إطار أية رقابة، ولم تكن تربط الطرفين الأساتذة والطلبة روابط التسلسل الهرمي ودائما روابط المشاركة الحرة في الإنتاج المعرفي، وقد كانت الجامعات تتكون من الكليات الأربع التقليدية: كلية الآداب، علم اللاهوت، كلية الطب، وكلية الحقوق.

وقد كان للجامعة دور كبير في صياغة أفكار المجتمع وقيادته للحركة الثقافية والفكرية خلال العصور الوسطى في العالم الإسلامي وفي أوروبا، وقد كانت الجامعة في أوروبا أنجح في قيادة المجتمع وتكييف المعطيات الدينية لمتطلبات التنمية الرأسمالية التجارية، والتي ازدهرت بفعل الاكتشافات الجغرافية في تلك الفترة على غرار الجامعة في العالم الإسلامي التي لم يعد لها دور يذكر نتيجة للانحطاط الذي أصاب المجتمع برمته، إلى أن أعيد ذكرها في شكل الحديث المصاحب للاستعمار الغربي الذي فرض على العالم الإسلامي باستثناء بعض الحالات النادرة، كالأزهر في مصر، الذي ظل محافظا على طابعه التقليدي.

1 − GH lamallah.M. Etements de réfmexion sur l’université, savacation et ses fonctions URSC. Université d’oran S.D .P02.

وفي ظل الانحطاط الذي أصاب العالم الإسلامي واصل العالم الأوروبي مسيرته اتجاه الاكتشافات العلمية بشيء من التحفظ، التي أوجدتها الثورة الصناعية إلى غاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين[1].

3-نشأة وتطور الجامعة الجزائرية:

تعتبر الجامعة الجزائرية من أقدم الجامعات في الوطن العربي والقارة الإفريقية، حيث تأسست سنة 1877م، وكانت الكليات التابعة لها محصورة في العاصمة، وقد تزامن إنشاء هذه الجامعة تزامنا مع بداية الاستيطان الفرنسي المعمرين الأوروبيين ولقد كان طلاب هذه الجامعة الفتية من أبناء الأوروبيين تقريبا، حيث عمدت السلطات الاستعمارية في ذلك الوقت إلى نشر ثقافة الجهل في أوساط المجتمع الجزائري ومحاربة الهوية الإسلامية والعربية للمجتمع الجزائري، وإلى عملية الفصل في التعليم والتكوين بين الجزائريين والأوروبيين.

بالإضافة إلى كونها الجامعة الوحيدة على المستوى الوطني إلا أن عدد كلياتها كان محدودا حيث ضمنت أربع كليات (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، كلية العلوم والفيزياء، كلية الطب والصيدلة)، ولقد تم إعادة تنظيم هذه الجامعة سنة 1909م، ولقد احتفلت مؤخرا بمرور 100 عام على تأسيسها الفعلي، ويمكن القول أن هذه الجامعة تم إنشاءها لخدمة أبناء المستوطنين الأوروبيين أكثر من خدمتها لأبناء المجتمع الجزائري[2].

ولقد ورثت الدولة الجزائرية عن الاستعمار الفرنسي، جامعة واحدة وهي جامعة الجزائر وبعد الاستقلال وفي ظل تحسن ظروف الحياة والتزايد الحاصل في أعداد الطلبة اضطرت الدولة إلى بناء جامعات أخرى جديدة، فقبل 1950م كانت توجد جامعة وحيدة ولكن في سنة 1973م كانت هناك ثلاث جامعات ليرتفع

1- نفس المرجع السابق.

2- سلمى الإمام: صنع السياسات العامة في الجزائر، دراسة حالة السياسة التعليمية الجامعية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2007، ص92.

العدد بعد ذلك في سنة 2006، إلى 27 جامعة و 16 مركزا جامعيا و 06 مدارس وطنية و 06 معاهد وطنية و04 مدارس عليا و 02 ملاحق، كما تجدر الإشارة إلى أن العدد هو مرشح للارتفاع ففي غضون العشر سنوات القادمة سوف يتحول معظم المراكز الجامعية والتي عددها 16 إلى جامعات[1].

4-وظائف الجامعة:

أ- الوظيفة الاجتماعية: إن التعليم العالي في الجامعة يشمل مجموعة من الوظائف الاجتماعية التي تساعد المجتمع لمواكبة التطورات فنحاول أن نذكرها فيما يلي: [2]

1) إعداد القوى البشرية ذات المهارات الفنية في المستوى العالي لمختلف التخصصات التي يحتاجها المجتمع وفي مختلف مواقف سوق العمل لبدأ التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيقها.

2) القيام بدور أساسي في البحث العلمي في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية وتطبيقاتها العلمية والتكنولوجية والعمل على تطويرها.

3) المشاركة في التقدم الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والعلمي.

4) المشاركة في تحقيق التنسيق والتكامل بين التعليم الجامعي ومراحل التعليم العام من جهة وبين التعليم الفني والتكنولوجي من جهة أخرى وذلك بهدف الوصول إلى توازن مرن مناسب بين مدخلات مراحل التعليم المختلفة ومخرجاتها.

5) إيجاد قاعدة اجتماعية عريضة متعلقة، تضمن حدا أدنى من التعليم لكافة فئات المجتمع ويتطلب ذلك محو أمية جميع أفراد المجتمع، كحد أدنى للمعرفة والمواطنة الصالحة.

6) تنمية أنماط التعبير والتفكير وتنوعها لدى الأفراد، بما يحقق من اتصالهم بجذورهم الثقافية وانتمائهم الوطني الأصيل[3].

1- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دور الجامعة الجزائرية في تكوين رأس المال البشري، http://www.menrs.edu.dz تاريخ الإطلاع: 2018/03/01.

2- محمد عبد الحليم: المتطلبات التربوية من التعليم الجامعي في ضوء بعض التغيرات المحلية والعالمية، دراسة تحليلية، مجلة التربية والتنمية، المجلد05، العدد 13 مارس 1998، ص13.

3- رمزي أحمد عبد الحي: التعليم العالي والتنمية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2006، ص78.

7) انفتاح التعليم على العالم الخارجي واهتمامه بشؤون القضايا الدولية لتعميق التفاهم والحوار مع شعوب العالم.

8) نشر المعرفة وتأهيل الهوية الوطنية والقومية، تطوير الاتجاهات الفكرية الاجتماعية، بما يوفر ثقافة مشتركة، ومنهجا موحدا في التخطيط والتنظيم والعمل والإنتاج.

ومن خلال هذه الوظائف أصبح ينظر للجامعات والمعاهد العليا اليوم على أنها من المؤسسات الاجتماعية الرائدة التي تؤدي دورا هاما في تنمية المجتمعات وعليه حظي التعليم وبما فيه التعليم العالي وما زال يحظى بنظرة خاصة سواء من المسؤولين التربويين أو من قادة المجتمع ومؤسساته، مما أدى إلى سعي كافة الدول للقيام بوظائف وتحقيق أهدافه[1].

ب- الوظيفة الاقتصادية: ومن بين الوظائف الاقتصادية التي يساهم بها في تحقيق النمو الاقتصادي عن طريق تزويد القوى العاملة بالمهارات والأفكار الجديدة التي يتطلبها سوق العمل والتقدم التقني، من خلال برامجه التدريسية والبحثية وهذه المهارات المكتسبة ليست مجرد مهارات فنية مطلوبة لتأدية أعمال بعضها ولكنها بالإضافة إلى ذلك مهارات عامة ومستديمة قد تكون مفيدة أكثر على المدى البعيد والتعليم العالي، علاوة على ذلك يكسب الدارسين النظام في العمل لأن الالتزام والعزيمة مطلوبان لاستكمال الدراسة لمدة معينة، ونتائج البحوث التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بغية تحقيق التقدم ليس مجرد نتائج تؤدي إلى إنتاج أجهزة الحاسوب المساعدة على المدى القريب والبعيد فحسب، لكن يضمن عنها ممارسات فاعلة في العمل، ويتجلى إسهام البحث العلمي في استخدامه المباشر من قبل المجتمع بصفة عامة، ومن خلال الأعمال التي يؤديها الباحثون لقطاع الصناعة والحكومة والمنظمات التطوعية[2].

1- محمد عبد الحليم: نفس المرجع السابق، ص13.

2- السيد عبد العزيز البهواش: ضمان الجودة في التعليم العالي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2005، ص55.

- المساهمة في تعديل نظام القيم والاتجاهات بما يتناسب والطموحات التنموية في المجتمع وزيادة قدرة التعليم على تغيير القيم والعادات غير المرغوب فيها، لخدمة كافة القطاعات الإنتاجية والخدمات الإدارية والقضاء على البطالة[1].

- إعداد القوى البشرية وتأهيلها وتدريبها للعمل في القطاعات المختلفة وعلى كافة المستويات والمهن، وذلك عن طريق تزويدها بالمعارف والمهارات والاتجاهات والقيم اللازمة للعمل المستهدف، وبما يمكنها من التعايش مع العصر التقني، وتطوير وسائلها محليا مع التركيز على العلوم وتطبيقاتها المختلفة، وبالتالي ضمان وجود قاعدة دائمة من الموارد البشرية ورصيد مستمر من رأس المال البشري وتنمية الموارد العلمية والتكنولوجية، واستغلالها من خلال الأفراد القادرين على تحمل أعباء التنمية وقيادتها[2].

- إعداد الباحثين في مختلف مجالات البحث العلمي والتقني والإنتاجي مما يضمن الكشف عن المعارف الجديدة والإبداع والابتكار والتجديد في شتى ميادين الحياة والعلم والمعرفة والفن وحتى إرساء الديمقراطية الصحيحة لتحرير الاقتصاد من الضغوطات البيروقراطية، فهناك مثل يقول :" كلما تعلم الإنسان زادت حريته" وهذا يعني ارتباط الحرية بالتعليم، فالتعليم يحرر الإنسان من قيود العبودية والجهل، ويحقق تكافؤ الفرص التعليمية الذي يعد أول خطوات العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وهكذا يصبح للتعليم ومؤسساته وظائف هامة تمثل الأساس لعوامل الإنتاج والتوزيع وهما العنصران المتميزان في تحديد التنمية الاقتصادية ثروة وإنتاجا والتنمية الاجتماعية[3].

ج- الوظيفة المعرفية: تكمن الوظيفة الأساسية للجامعة في التخلص من الفجوات والتشجيع على التفاهم بين الأجيال والطبقات الاجتماعية والأجناس، وبين الغني والفقير وبالتالي فالجامعة تقوم بنشر المعرفة والحقيقة الفكرية للمجتمع، وبقاءها عبر الأجيال من أجل الحفاظ على هوية المجتمع، أي أن الوظيفة

1- رمزي أحمد عبد الحي: التعليم العالي والتنمية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2006، ص78.

2- السيد عبد العزيز البهواش: مرجع سابق، ص55.

3- ضياء الدين زاهر: مستقبل التعليم الجامعي العربي، المكتب الجامعي الحديث، الجزء الأول، 2006، ص66.

المعرفية للجامعة تكمن في :" نقل ونشر المعرفة العلمية والمهارة الفنية والتقنية"، كما أنها تعمل (الجامعة) على تطوير هذه المعرفة وتنميتها واكتشافها من خلال البحث العلمي الدقيق المنظم، وبالتالي فهي تقوم "بتوصيل أخلاق المعرفة الإنسانية في مجالاتها النظرية والتطبيقية وتهيئة الظروف الموضوعية لتنمية الخبرة.. التي لا يمكن بدونها أن يحقق المجتمع أي تنمية في الميادين الأخرى.

د- الوظيفة الثقافية: تتجلى الوظيفة الثقافية للجامعة في نقلها فكرا وسلوكا، فهي تثقيف للعقل وملئه بطريقة واعية هادفة وإرادية، فإهمال هذه الوظيفة هو دعوى إلى الاغتراب الفكري ويعتقد البعض أن دور الجامعة ينحصر في نقل العلوم والمعارف لأن التنمية الحقيقية تبنى خاصة على التنمية الثقافية والتي تأخذ منطلقها الطبيعي من المحيط الجامعي، وقد جاء في الميثاق الوطني :" أن الثورة الثقافية ستركز على التحكم في العلوم والتكنولوجيا أكثر من ارتكازها على المعرفة التقريبية التي ترمي إلى مجرد السمعة الاجتماعية، وسيكون الفرد الجزائري ميالا أكثر إلى الدقة العلمية والعقلانية منه إلى البلاغة والمعارف المبهمة البالية ومن خلال هذه الوظيفة تقوم الجامعة برفع مستوى الوعي الثقافي للشباب، حيث يصبح قادرا على فهم قضايا عصره ومجتمعه ومحيطه وشعبه، وذلك من خلال ربط المناهج الدراسية التي يتلقاها في مختلف التخصصات بقضايا المجتمع[1].

5-أهمية الجامعة:

تستقبل الجامعة وتخرج كل عام أفواج من الشباب يكونون العمود الفقري لحركة التنمية في المجتمع فإذا كان الإلحاح على التعليم بشكل عام في مجتمعنا فإن التعليم الجامعي يحتل مكانة الصدارة، وذلك لأن تطورات العصر تتصف بالسرعة والشمول.

فالتعليم يكتسي أهمية قصوى في كل بلدان العالم وهو لا يكتفي بإعداد الطاقة البشرية العالية المستوى التي يحتاج إليها المجتمع في مختلف الميادين، بل يتصدى للحاجات والطموحات الجديدة في مجال المعرفة

1- حسن شحاتة: التعليم الجامعي والتقويم الجامعي بين النظرية والتطبيق، دار المغربية للكتاب، السعودية، 2001، ص44.

وتطبيقاتها باستمرار، ولم تعد مؤسسات التعليم العالي مجرد أجهزة مؤتمنة على التراث المعرفي، كما أن القيمة المعنوية التي تولى له، والتي تتضح من خلال الدراسات والبحوث العلمية والملتقيات التقييمية والاستشرافية التي تقام لدراسة قضاياه ومشكلاته والعمل على تحديثه، والجامعة كمؤسسة تعليمية تهدف في حقيقة الأمر إلى تهيئة الظروف للتفاعل بين الطلاب والأساتذة من خلال الدراسة والبحث وصولا إلى تحقيق أهداف المجتمع، وقيادة التغيير فيه، ويمكن تحديد الأهمية التي تسعى الجامعة إلى تحقيقها في:

1) حماية التراث الإنساني والحفاظ على نتائج الفكر البشري.

2) تأهيل وإعداد كفاءات بشرية قادرة على تحمل مسؤوليات الحياة العملية[1].

3) الاهتمام بالبحث العلمي وكشف أسرار الطبيعة وتنمية المعرفة البشرية بكل أشكالها.

4) الاهتمام بالنشر، حيث لا تقتصر مهمة الجامعة على إعداد الباحثين وإجراء البحوث، وإنما تمتد لتشمل تقديم النتائج عن طريق وسائل النشر.

5) القيادة الفكرية وخدمة أهداف التنمية الاجتماعية.

6) تفسير وتبسيط نتائج البحوث العلمية.

7) النظر في مشكلات المجتمع المحيطة به، ومحاولة فهمها وتحليلها، ثم البحث عن حلول مناسبة لها، إلا أن هذه الأهداف مهما تنوعت وتعددت، والتي تسعى إليها كل الجامعات على اختلاف بنياتها ومناهجها وبيئاتها يمكن إجمالها في التعليم، البحث العلمي والتنمية وخدمة المجتمع، ولكل منها أهداف معينة[2].

1- يوسف سيد محمود: تغير قيم الجامعة، عالم الكتب، 33 شارع عبد الخالق ثروت بالقاهرة، 1990، ص56.

2- يوسف سيد محمود: نفس المرجع السابق.

6-مهام الجامعة: [1]

إن الغاية الأساسية للجامعة لم تتغير مع الزمن، فقد بقيت دائما على ما كانت عليه في أي وقت من الأوقات، "وهي نقل المعرفة وتطويرها بشكل ساعد في تهذيب الفكر والسلوك الإنساني، ومن خلال استقراء تاريخ التعليم العالي ومراحل تطوره، فإننا نجد أن الجامعات مرت بمراحل ازدهار وركود، وارتبط هذا التحول ما بين الازدهار والركود بعكس مدى استجابة الجامعة لاحتياجات المجتمع وبقدرتها على التكيف المستمر مع التغيرات، ونظرا لتباطئها في عملية التطور، حصرت نفسها في وضعية التدريس وانعزالها عن البحث في الاكتشافات العلمية وركزت على البحث في إستراتيجية وتكتيك وموازنة وتنبؤات وجداول زمنية ومعدلات ومواصفات نمطية تقيم أدائها.

ولابد أن ندرك ان قضية تطور الجامعات ليست قضية كم بقدر ما هي قضية جوهر تتناول التعليم ومضمونه ومحتواه وطرائقه وكفايته في خلق القوى البشرية العلمية والتكنولوجية القادرة على الإسهام في بناء المجتمع لفعاليتها والنهوض به في المستقبل.

لقد بدأت الجامعة تسعى للقيام بدورين أساسيين إلى جانب دورها في التعليم وهي: نقل وإنتاج المعرفة، البحث العلمي وخدمة المجتمع، ولقد استمرت رحلة الجامعة للاستقرار على هاذين الدورين حتى بداية القرن العشرين.

تحتل الجامعة مكانة هامة في حياة الشعوب والأمم، " فهي قمة الهرم المعرفي والعمود الفقري للتقدم الاجتماعي والاقتصادي والطريق الموصل إلى مجتمع المعرفة، مهام الجامعة في المجتمع كما يلي:

- التعليم ونشر المعرفة.
- القيام بالبحوث العلمية، وترقية الآداب وتقديم العلوم.
- تزويد البلاد بالأخصائيين والخبراء والفنيين في مختلف ميادين العمل والإنتاج.

1- يوسف سيد محمود: نفس المرجع السابق.

وتختلف مهام الجامعة مع اختلاف المراحل الإصلاحية، وكذا مواقعها، إلا أنه كثيرا ما نجد تداخل بين أهدافها ووظائفها، ولهذا فإن وظائف الجامعة لا تقيم إلا من خلال الأهداف التي تجسدها، حيث يتفق العديد من الباحثين في الجمع بين مهام ودور الجامعات، فهي تحتل مكانة مرموقة في كل دول العالم لما تقوم به من وظائف حيوية داخل المجتمع، حيث نجد أن وظائفها متكاملة ومترابطة فيما بينها، فقد اعتبرها المشرع الجزائري مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تساهم في تعميم العلم ونشر المعارف وإعدادها وتطويرها وتكوين إطارات الأمة لتنمية البلاد، حيث حددت وظائفها في النقاط التالية:

- المساعدة على نشر المعرفة وتطويرها وتوسيعها.
- تكوين إطارات الأمة لتطوير المجتمع، بالنظر إلى الأهداف المحددة في المخططات الوطنية للتنمية.
- رفع وتعزيز الثقافة الوطنية.
- مواكبة التطور على مستوى البحث العلمي ونشر الروح العلمية.
- ضمان مبادئ وطرق البحث العلمي.
- التكفل بالسير الحسن لكل أعمال تحسين المستوى والتكوين المستمر.
- ضمان طبع الدراسات والنتائج البحثية.

وزيادة على ذلك فإن التعليم العالي يساهم في التكيف مع الحرف والمهن المستقبلية، والتحضير للحياة المهنية، والتي يجب أن تصبح احد المحاور الأساسية للمشروع البيداغوجي لكل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والتجاري، وعلى الأستاذ الباحث إيجاد السند المادي والمالي ليجدد أفكاره ويبتكر، فالحفاظ على المستوى المعرفي والعلمي العالي وإمكانية تطوير العدالة الاجتماعية لمساعدة طلبة الفئات الفقيرة والمتوسطة.[1]

1- يوسف سيد محمود: نفس المرجع السابق.

7-التعليم العالي في الجزائر:

واجهت الجزائر غداة حصولها على استقلالها، تركة استعمارية ثقيلة بكل المقاييس، وكان بناء دولة حديثة وعصرية يتطلب النهوض بكل القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية على حد سواء، وكان في مقدمة الأولويات المستعجلة للقضاء على سياسة التجهيل التي مارستها فرنسا على الشعب الجزائري طيلة قرن وربع القرن، ولم يكن ذلك ممكنا إلا بتأسيس نظام تعليمي يتيح فرصة التعليم لكل الجزائريين بدون استثناء، فمنذ إعلان استقلال الجزائر عام 1962 تغيرت رسالة الجامعة الجزائرية تغييرا جذريا من حيث الأهداف والوسائل، وقد القي على عاتق الجامعة الجزائرية القيام بالمهام التالية:

- ✓ إقامة نظام جامعي جديد يراعي وضعية البلاد، التي تتميز ببنية اقتصادية وموارد بشرية محدودة
- ✓ إقامة نظام جامعي قادر على منح البلاد بما فيها القطاع الاقتصادي وفي أسرع الآجال،ما يحتاج أليه من الإطارات الضرورية من حيث الكم والكيف.
- ✓ إقامة نظام جامعي يلبي متطلبات التنمية مع مراعاة المعايير المعروفة في البلدان المتقدمة، وذلك في أسرع وقت ممكن
- ✓ وجوب تفادي تسرب الطلبة
- ✓ تكوين إطارات ذات مستوى عالي بإمكانها مواجهة مشاكل التخلف
- ✓ توسيع التعليم الجامعي وتوفيره لجميع الراغبين فيه
- ✓ إعطاء التعليم الجامعي بعده العلمي والتقني،وربطه بالحقائق الوطنية ، وتوجيهه نحو الفروع التي يحتاجها الاقتصاد الوطني[1].

1- رابح تركي: أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات، ج1، 1992، ص148، ص152.

لقد شهدت تلك الفترة تطبيق أولى مخططات التنمية الوطنية، وهو ما عرف بالمخطط الثلاثي للتنمية في الفترة 1967-1970 ، وقد رافق ذلك المخطط تطور محسوس في إعداد الطلبة، والذي قدر ب10756 طالب، وقد أثار هذا التطور مشاكل كثيرة على مستوى هياكل الاستقبال الجامعية، التي أصبحت غير قادرة على الإيفاء بالحاجة، مما تطلب إيجاد حلول مستعجلة، مثلما حدث مع وزارة الدفاع التي تنازلت عن بعض ثكناتها العسكرية في وهران[1] (كما صاحب جهود الدولة الحديثة للنهوض بقطاع التعليم العالي زيادة ملحوظة في عدد الطلبة المسجلين)

- التعليم العالي في الفترة(1971-1980)

تميزت هذه المرحلة بتخلي الجامعة الجزائرية عن نظامها الاستعماري القديم، حيث ظهرت لأول مرة سنة 1970 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وإصلاح التعليم العالي،كما شهدت تقسيم الكليات الى معاهد تضم الدوائر المتجانسة، كما تم إدخال تعديلات على مراحل الدراسة الجامعية كالتالي:

- مرحلة الليسانس
- مرحلة الماجستير
- مرحلة دكتوراه العلوم[2]

وقد شرع ابتداء من سنة 1971 في عملية إصلاح شاملة للتعليم العالي، في برامجه وأهدافه وطرق وأساليب تكوين الإطارات الجامعية، ومناهج البحث العلمي، كما شهدت تلك المرحلة تطبيق المخططات التنموية التالية:

-(المخطط الرباعي الأول(1970-1973)): في هذه الفترة ارتفع عدد الطلبة بشكل لم تسبق معرفته من قبل، حيث تضاعف مجموع الطلبة من 10756طال سنة 1968 إلى 19311 طالب سنة 1970 ، اذ أصبح التعليم العالي الجامعي ابتداء من ذلك الوقت يحتل مكانة إستراتيجية هامة في سياسة البلاد التنموية،

1- رابح تركي: نفس المرجع السابق.

2- بوفلجة غياث: التربية والتكوين في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعة الجزائرية، 1992، ص61، ص64.

وفي سنة 1973 تم تكوين المنظمة الوطنية للبحث العلمي، كما تم كذلك تكوين المجلس الوطني للبحوث العلمية.

-المخطط الرباعي الثاني(1974-1977)): تميزت هذه المرحلة بكونها أكثر طموحا وأكثر صلة بمستويات التنمية التي سجلت في مختلف المجالات، ومن أهم أعمال هذه المرحلة:

- تكوين الإطارات العليا اللازمة لتنمية البلاد
- تدعيم ديمقراطية التعليم في مختلف مراحله بما فيه الجامعي
- تدعيم عملية إصلاح التعليم الجامعي، التي شرع فيها سنة 1971
- تكييف التعليم مع احتياجات التنمية[1]

بمعنى ان التخصصات والفروع المدرسية ينبغي ان تتماشى مع متطلبات التنمية التي تمر بها البلاد

-التعليم العالي من سنة 1981 إلى يومنا هذا:

عرفت الفترة قبل سنة1984 بواسطة سياسة التعريب في بعض الفروع العلمية والإنسانية، كما تميزت بظهور تخصصات في مستوى الفرع الواحد،ففي علم الاجتماع مثلا؛ظهرت به تخصصات جديدة كسوسيولوجيا الأسرة، الديمغرافيا، عل الاجتماع الصناعي؛...الخ

وتعتبر سنة 1983 نقطة التحول الحقيقية في سياسة التعليم العالي، وذلك بظهور مشروع الخريطة الجامعية الذي قدمنه كل من وزارتي التعليم العالي والتخطيط ، وكان يهدف هذا المشروع الى تخطيط التعليم العالي حتى 2000حسب حاجة الاقتصاد الوطني، حيث تتطلب هذه الخريطة معرفة التنبؤات على المستوى الجهوي والوطني، مع الأخذ بعين الاعتبار المميزات السوسيو-اقتصادية لمختلف المناطق وقد تمحورت أهداف مشروع الخريطة الجامعية حول:[2]

1- رابح تركي: أصول التربية والتعليم، المرجع السابق، ص152-154

2 - عبد الله ركيبي: التعليم العالي في الجزائر، حوليات جامعة الجزائر، العدد1، ديوان المطبوعات، ج1، 1986-1987، 161.

- تطابق التكوين مع التشغيل
- تحسين مردود قطاع التعليم
- تنظيم عدد الطلبة
- تطوير البحث العلمي

أما فترة التسعينات، فكانت تستوجب إعادة النظر الجدية في سياسة التكوين التي تنتجها الجامعة الجزائرية، خاصة في ظل الاقتصاد الحر الذي شرعت فيه الجزائر تدريجيا، وما يحمله من مستجدات فتم الرجوع على تطبيق نظام الكليات، فالجامعة أصبحت تتكون من مجموعه من الكليات تتولى هي نفسها(الجامعة) مهمة التنسيق بين أعمال الكليات والمصالح التقنية والإدارية، حيث تتولى الكلية المهام التالية:

- التعليم على مستوى التدرج وما بعد التدرج
- تفعيل البحث العلمي
- التكوين وتحسين المستوى وتجديد المعارف

وقد واصل عدد الطلبة ارتفاعه، حيث بلغ الفرق بين عدد المسجلين فيما بين الدخول الجامعي 1962-1963-1970-1971 حولي16586 مقعدا ،ولقد وصلت الزيادة في عدد المناصب البيداغوجية فيما بين 1990-1999 إلى 175087 منصب، بحيث يظهر جليا أن المجهودات التي بذلت فيما يختص بتطوير التعليم العالي، أتت بنتائج ملموسة، خاصة من الناحية الكمية، فارتفع عدد الطلبة من 22917 طالب عام 1990 إلى 39554 طالب عام 1998، وهو تزايد كمي لا يعكس النوعية المطلوبة في خريجي الجامعة ،حيث أن الإشكال المطروح حاليا على الساحة يتصل بالدرجة الأولى بنوعية التعليم العالي[1].

1-محمود بوسنة: تأملات حول تطور التعليم العالي في الوطن العربي –التجربة الجزائرية–، مجلة العلوم الإنسانية، العدد13، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، 2000، ص20،7.

فآراء أغلبية الأطراف الفاعلة في العملية البيداغوجية (المسئولين الإداريين والبيداغوجيين على المؤسسات والأساتذة) تشير إلى تدني المستوى بل إلى رداءته في بعض الأقسام، حيث أصبحت هذه الصورة مصدر تذمر و إحباط لكل الأساتذة والطلبة ولكنها أيضا مصدر لرغبة ملحة في العمل على إحداث التحسينات اللازمة للرفع من المستوى[1].

ولإخراج الجامعة الجزائرية من الأزمة التي تمر بها حاليا،لابد من توفير الإمكانيات البيداغوجية والعلمية والبشرية والمادية والهيكلية التي تسمح لها بالاستجابة لتطلعات المجتمع،وهذا ما ترجمه مشروع إصلاح التعليم العالي في هيكلته الجديدة ال LMD ليسانس، ماستر، دكتوراه الذي جاء لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- استقلالية الجامعة على أساس تسيير أنجع
- إعداد مشروع جامعه يشمل الانشغالات المحلية والجهوية والوطنية على المستوى الاقتصادي والعلمي والاجتماعي والثقافي
- تحقيق تأثير متبادل فعلي بين الجامعة والمحيط الاجتماعي والاقتصادي ،وهذا بتطوير ميكانيزمات التكيف المستمر
- تقديم تكوين نوعي بأخذ بعين الاعتبار تلبية الطلب الشرعي في الحصول على تكوين عالي
- فرقة بيداغوجية نشطة يشرف فيها الطالب على تكوينه، وتكون الفرقة البيداغوجية بمثابة دعم ودليل ونصيحة ترافقه طيلة مساره التكويني... وفي كلمة واحدة إنشاء جامعه جديدة تتسم بالحيوية والعصرية في الاستماع لمحيطها ومنفتحة على العالم.

وفي هذا المقام، تجدر الإشارة إلى أن أهداف وإجراءات الإصلاح التي ذكرناها والتي تم ذكرها، تبقى مجرد أهداف نظرية تتضح نتائجها من ايجابيات وسلبيات،بتخرج أولى الدفعات،كما يمكن تحقيقه بتحقيق

1- محمود بوسنة: نفس المرجع السابق، ص20،7.

الهدف المزدوج، الذي يتمثل في استقبال أكثر من مليون طالب ابتداء من سنة 2008 وضمان تكوين نوعي في الوقت نفسه مع توفير كامل الهياكل البيداغوجية، وتجديد الأساتذة والطلبة لتحقيق هذا الغرض.

8-المبادئ الأساسية التي يقوم عليها التعليم العالي في الجزائر:

لقد وضعت كل دولة في العالم مبادئ أساسية يقوم عليها نظام تعليمها الجامعي، بما يتماشى وثقافة مجتمعها، وإمكانياتها الاقتصادية، دون أن نغفل عن الخطط والسياسات التي يقوم برسمها صانعي السياسة العامة في هذا البلد، والجزائر كغيرها من بلدان العالم وضعت مبادئ أساسية يقوم عليها نظام التعليم العالي[1].

1- ديمقراطية التعليم: ويقصد بديمقراطية التعليم أن لكل طالب جزائري حاصل على شهادة البكالوريا الحق في الحصول على مقعد بيداغوجي يضمن له مواصلة تكوينه على مستوى التعليم العالي، بالإضافة إلى تشييد الصروح الجامعية عير التراب الوطني بما يسمح من جعل الجامعة قريبة من الطالب ويكفل بذلك التوازن الجهوي، بالإضافة إلى تقديم المنح الجامعية وتوفير الإقامات الجامعية والمطاعم، وعنصر النقل الجامعي بين الكليات.

2- الجزأرة في قطاع التعليم العالي: يقصد بعملية الجزأرة الاستبدال التدريجي للإطارات الأجنبية بإطارات جزائرية، فبعد الاستقلال شهدت المؤسسات التعليمية على كافة المستويات (التعليم العالي، والتعليم الثانوي، والتعليم الأساسي، وحتى التكوين والتعليم المهني) نقصا كبيرا في المؤطرين، ومن أجل معالجة هذا النقص الفادح استعانت الجزائر بالدول العربية والأجنبية، وفي مرحلة ما، وبعد توفر الكوادر اللازمة بدأت الدول بتطبيق مبدأ الجزأرة أي الاستبدال التدريجي، لكن تطبيق هذا المبدأ صاحبه أخطاء في بعض الحالات كانت له عواقب وخيمة على السياسة التعليمية الجامعية مستقبلا[2].

1- تركي رابح: أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص158.

2- سلمى الإمام: صنع السياسات العامة في الجزائر دراسة حالة السياسة التعليمية الجامعية، مرجع سابق، ص341.

3- مبدأ التعريب: ويقصد به الاستخدام الواسع والمكثف للغة العربية باعتبارها اللغة الوطنية الأولى في البلاد، خاصة في العلوم الإنسانية ولقد كان لتطبيق هذا المبدأ الأثر السلبي على أولائك المؤطرين الذي تلقوا تكوينهم باللغة الفرنسية، الأمر الذي كان له صعوبة في إيصال الفكرة للطلبة.

4- التوجه العلمي والتقني في التعليم العالي: بالنظر إلى الإمكانات والموارد الطبيعية الهائلة التي تملكها الدولة الجزائرية من محروقات ومعادن وإمكانيات زراعية معتبرة، ومن أجل القيام بالتنمية الاقتصادية فإن الحاجة تكون ماسة لمهندسين وتقنيين، الذين تتوافر مهاراتهم ومتطلباتهم الوظيفية، مما يلقي بالمسؤولية على الجامعة هذا المورد البشري وفتح الاختصاصات المطلوبة[1].

وتتميز المرحلة الحالية بمرور الاقتصاد الجزائري بانعطاف محسوس في متطلبات المؤسسات الاقتصادية وخاصة الصناعية منها، هذا الأمر يتطلب يد عاملة متخصصة في ظل التطورات الحاصلة في وسائل الإنتاج وطرق وآليات تسيير هذه المؤسسات في مجال التأطير والإدارة، حيث تشهد هذه المؤسسات تغييرا واضحا في طرق التسيير واستعمال التقنيات الحديثة والضرورية لمراقبة تسيير وإدارة المؤسسات وهكذا فإن أبعاد التعليم لا تنحصر في حدود القراءة والكتابة، أو في حدود مناهج تقليدية يتم تطبيقها بشكل رسمي بحت، فالتعليم والتعليم العالي خصوصا يلعب دورا مهما في العملية التكوينية للقوى البشرية من أجل النهوض بالعملية التنموية، فعادة ما يصاحب تطور التعليم، التحول البنياني من القطاع الزراعي التقليدي إلى القطاع التحويلي ومن ثم إلى الخدمات، ومن هنا فإن تحقيق هذا التحول يتطلب مستوى متقدم من المعلومات في العلوم الهندسية والرياضية ولا يمكن تحقيقها إلا عن طريق معاهد ومؤسسات تعليمية أكاديمية، كما ترتبط أيضا معدلات النمو الاقتصادي بمستويات تطور التعليم فاحتياجات الصناعات من المهارات تتغير باستمرار حيث تزداد الحاجة إلى عاملين مسيرين ومهندسين مؤهلين للقيام بهذا العمل، وهو الأمر الذي لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود معاهد ومؤسسات تعليمية تقدم التكوين اللازم والمطلوب[2].

1- تركي رابح، نفس المرجع السابق، ص160

2- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد التكنولوجي، عمان، دار جرير للنشر والتوزيع، ط2، ص304.

ومن أهم النتائج التي تم طرحها في مؤتمر المنظمة العربية للعمل والتي انعقدت باليمن في سنة 2006، ضرورة التمييز في إطار فلسفة التعليم عموما بين مدرستين، الأولى تسعى لتخريج موظفين يملئون دواوين الدولة ويسدون احتياجاتهم.. ومدرسة أخرى لا ترتبط بين التعليم والوظيفة الحكومية بل تسعى إلى إكساب الطالب مهارات متعددة وكفاءات تؤهله للمضي في الطريق الملائم لمقتضيات العصر وطبيعة الظروف. ولذلك فيتحتم علينا ضرورة ربط السياسة التعليمية بسوق العمل ومتطلباته بدلا من أن تكون معزولة عن الواقع.

ومن الانتقادات التي توجه عادة إلى نظام التعليم في الوطن العربي، عدم الملائمة بين نوعية مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، ويتجلى هذا الخلل بصورة فعلية كون نظام التعليم العالي يركز على الاختصاصات في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، مما يضاعف أعداد البطالة لدى هذه الفئة من خريجي مؤسسات التعليم العالي، ويجعلها تشكل فائضا في سوق العمل، بينما تزداد الحاجة أكثر إلى الاختصاصات التقنية بعد ما كانت مرتفعة في سنوات سابقة، الأمر الذي يفرض إعادة النظر في عملية القبول والتوجيه للمنتسبين الجدد للجامعة[1]

9-العلاقة بين التعليم الجامعي والتنمية: [2]

إن العلاقة بين التعليم والتنمية قديمة قدم نشاط الإنسان ذاته، وإذا كان الإنسان قد أدرك من خلال العمل والفعل والممارسة أثر التعليم في حيائه وتحقيق متطلباته الحالية والمستقبلية، إلا أن الكتابات التنظيرية التي تسعى لتفسير هذه العلاقة قد تأخرت كثيرا، ومن الكتابات التي تعرضت بطريقة مباشرة لتفسير هذه العلاقة، دراسات ولين بيتي W.Petty الذي رأى أن التعليم استثمار مربح وتوظيف مثمر لرأس المال البشري، وأبرز آدم سميث Adam Smith في كتابة "ثروة الأمم" أهمية التعليم في الحياة الاقتصادية

1- محيار زيتون: التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005، ص218.

2- التعليم العالي والتنمية وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة: د. رمزي أحمد عبد الحي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، مصر، 2006م، ص23-24.

والاجتماعية والسياسية، واعتبر القدرات التي تكتسب بالتعليم وتكون نافعة للمجتمع من عناصر رأس المال الثابت، كما أشار ألفرد مارشال A.Marshall إلى أن ما ينفق على التعليم ينبغي ألا يقاس بالفائدة المباشرة فقط، بل يجب أن ينظر إلى العائدات غير المباشرة التي هي نتاج تنمية المواهب والقدرات.

وقد حاول الكثيرون إثبات وجود العلاقة بين التعليم والتنمية ومنهم ستروميلين Stromiline حيث قام في سنة 1925م بعدة عمليات حسابية أثبت أن معرفة القراءة والكتابة لبعض الوقت لمدة سنة دراسة تساهم في زيادة الإنتاج، ومن ثم التنمية الاقتصادية بما لا يقل عن 30%، بينما التدريب العملي للعامل الأمي على أعمال المكينة لمدو سنة يسهم في زيادة الإنتاج بنسبة 12 إلى 16% فقط.

لكن العلاقة بين التعليم والتنمية تبلورت بصورة أكثر وضوحا عقب تبني الإتحاد السوفياتي (سابقا) سياسة التخطيط الشامل، وظهور زيادة هائلة في كم التنظيم والبحث لتفسير العلاقة بين التعليم والتنمية في بعدها الاقتصادي والاجتماعي، ومنذ الخمسينيات من هذا القرن، تباينت هذه الدراسات، وبرز علماء عديدون في هذا المجال يأتي في صدرهم لينر Lener، وماكليلاند Mcleland، هيجن Hagen، وبارسونز Parsons ودينسونDenson ، و إيفان أليتس I. Ilich، وباولو فريري Frierre، وشولتز Shultiz، وجون فيزي Vaizey، وغيرهم كثيرون.

إلا أن بداية الاهتمام العلمي لإثبات هذا العلاقة بدأ مع مؤتمر التعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سنتياجو سنة 1962 والذي مهد الطريق لدراسة هذه العلاقة دراسة منظمة[1].

ومن أبرز الدراسات التي أثبتت منهجية هذه العلاقة:

علاقة التعليم بالتنمية –دراسة بيكر Biker سنة 1964م والتي كانت محاولة لقياس العلاقة بين التنمية الاجتماعية والتعليم الجامعي، وقد استخدم بيكر Biker عدة مقاييس حديثة لقياس العائد الذي يعود على المجتمع من التعليم الجامعي، كما تسهم في تنمية المجتمع، إلا أنه توصل إلى أن التعليم يرتبط ارتباطا قويا بالتنمية.

1- رمزي أحمد عبد الحي: نفس المرجع السابق، ص24.

وهكذا تعددت النظريات والأفكار التي أخذت تفسير العلاقة الجدلية بين التعليم والتنمية الاقتصادية، فهناك مجموعة النظريات الوظيفية التي تستند إلى فلسفة اجتماعية وإيديولوجية في تفسير العلاقة الجدلية بين التعليم والتنمية الاقتصادية، ونقصد بها :" البنائية الوظيفية" و " رأس المال البشري" و " نظرية التطور" و "تحليل النظم" وهذه النظريات رغم وجود اختلافات كثيرة فيها بينها إلا أنها تكون اتجاها عاما واحدا يربط بين التطور في مجال التعليم والنمو الاقتصادي ربطا ميكانيكيا.

وهناك مجموعة النظريات النقدية التي تستند إلى فلسفة اجتماعية "إيديولوجية" تفسر تلك العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية وهي نظرية " الاقتصاد السياسي" و "رأس المال الثقافي" و "النظرية النقدية" وتتفق معظم النظريات النقدية في هذا المجال حول ضرورة تحرير الإنسان وتخليص المجتمع من كل أشكال الهيمنة وعوامل القهر وان وظيفة التربية هي كشف العلاقات والعمليات الاجتماعية النظرية التي تقهر وتستغل الإنسان[1].

10-تأثير التعليم العالي على التنمية:

يعزو البعض عملية التنمية إلى زيادة الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، إن المفهوم الملائم للتنمية، يجب أن يتجاوز كثيرا حدود تراكم الثروة المادية وزيادة مجمل الناتج القومي، والمتغيرات الأخرى ذات العلاقة، إذ يشير (Seen) أننا ننظر إلى ما هو أبعد من النمو الاقتصادي ولكن دون إغفال لأهميته، إذ أن التنمية توفر الأدوات للحصول على شيء آخر..، لأن حرمان الفرد من القدرات يمكن أن أتكون له صلة وثيقة بتدني الدخل، وهو ما له علاقة بكلا الاتجاهين:

- الدخل المنخفض يمكن أن يكون سبب للأمية واعتلال الصحة وكذا الجوع ونقص التغذية.
- عكس ذلك التعليم الجيد والصحة الجيدة يساعدان في الحصول على دخل مرتفع وحري أن ندرك هذه العلاقة بالكامل.

1- رمزي أحمد عبد الحي: نفس المرجع السابق، ص24،24.

كل ذلك كان وراء العناية الكبرى التي تلقاها الدراسات ذات الصلة بالتنمية البشرية من جانب المعنيين وبشؤون التنمية الاقتصادية والهدف الأساسي من تنمية الموارد البشرية هو رفع كفاءاتها وإنتاجيتها بحيث نستطيع الحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من منفعة (إنتاجيا واستهلاكيا) من الموارد الغير بشرية المتاحة، وبما أن الإنسان هو الغاية والوسيلة في تطوير الموارد غير البشرية فإن تنميته تؤدي إلى المزيد من المنفعة التي يحصل عليها من الموارد غير البشرية وصولا لتضييق الفجوة في بإنتاجية الفرد بين ما هو متحقق في الدول النامية وما هو عليه في الدول المتقدمة.

ومما لاشك في أن الاستثمار الحقيقي للموارد البشرية في البلدان المتقدمة أو النامية على حد سواء لا يتحقق إلا بقدرتها على الاستخدام الأمثل لقدرات الأفراد فيها، وبالتالي فإن التنمية الاقتصادية في هذهخ الدول تمثل الإنتاج لكل الجهود المبذولة في سبيل تنمية الأفراد.

وإن تنمية الموارد البشرية أصبحت عملية لإعادة تشكيل الإنسان على نطاق واسع وعلى نحو أكثر إيجابية للتمييز بيم مفاهيم متقاربة من الدلالة والتي تكون قاعدة لتنمية الموارد البشرية وتشمل (التعليم، التدريب، تنمية القدرات)، فالعلاقة بين التعليم والتدريب وثيقة، حيث يقال أن التدريب يبدأ من حيث ينتهي التعليم، والاثنان يسعيان إلى تنمية رأس المال الاجتماعي والذي يهدف لنشر مفاهيم الثقة والتعاون في مجتمع ما، بالإضافة إلى انتشار المزايا أو الفضائل الاجتماعية مثل الولاء والصدق والشرف والاعتمادية والمسؤولية وللتعليم والتدريب منافع عامة وخاصة، والمنافع العامة أكبر من الخاصة لأنها تزيد من الإنتاج والإنتاجية والاستخدام والكسب وبالتالي تحسن المركز التنافسي للمؤسسة أو الصناعة أو البلد في ظل العولمة [1].

11-التعليم العالي والتنمية وسوق العمل:

معروف أن التنمية بمعناها الواسع هي إشباع للحاجات الأساسية لأفراد المجتمع بجوانبها المادية والمعنوية لتحقيق آدمية الإنسان وذاته بالإنتاج والمشاركة، ووصلا إلى السعادة وتحقيقي الأهداف

1- نفس المرجع السابق، ص85.

واحتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية والحضارية، فالتنمية عبارة عن برامج متعددة الأغراض، وذلك بمعنى أنها لا تقتصر على النواحي المادية، والاقتصادية وحدها إنما تتعداها إلى الاهتمام بالنواحي الثقافية والتعليمية والسياسية والصحية والاجتماعية، لأن هذه البرامج ليست غاية في ذاتها وإنما هي وسيلة لتحقيق هدف أساسي وهو التنمية متعددة الجوانب، والتنمية لا يمكن ان تتم بدون تعليم كما أنها لا يمكن أن تتم مع تعليم يخرج عاطلين ولا يمكن أن تتم أيضا بتعليم غير مرتبط بالتنمية ومنعزل عن سوق العمل بالمجتمع.

فقد توصل (أريك لندبرج) إلى نتيجة مفادها استمرار الزيادة في الإنتاج مع مضي الوقت بالرغم من ثبات رأس المال المادي كما أكدت نظرية (كيت أزو) بعنوان "التعليم والعمل" على أن الزيادة في المهارة المعرفية هي المفتاح الرئيسي للتقدم والنمو وأن التنمية في النهاية تتم عن طريق الإنسان.

ومن الدراسات التي تناولت العلاقة بين مخرجات النظام التعليمي وسوق العمل دراسة الباحث الأمريكي (وليام كلاثانوف 1979) بتمويل من وكالة التنمية الأمريكية والتي انتهت إلى ضرورة تخفيض أعداد المتعلمين في أغلب المستويات وبالذات مرحلة التعليم العالي بحجة ان الطلب الاجتماعي (سوق العمل) أقل كثيرا عن عرض القوى العاملة[1].

ولقد أكد (بورديو، ياسرون) على أهمية العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وتوظيفها في المجتمع وخدمة قضايا التنمية وسوق العمل وأشار بأن النظام التعليمي لابد وان يعيد ما سمياه (توليد وخدمة المجتمع الذي ولده) ويتوقف تقدم المجتمع على كفاءة ونوع تلك المخرجات من التعليم العالي، وفقا لنوعية الكفاءة لا كميتها، ورغبة هؤلاء في الدفع بعجلة الإنتاج والعمل الجاد على تقدم مجتمعاتهم والأخذ بمشارف الدول المتقدمة ذلك أن العبرة في تقدم الشعوب لا تكمن دائما في وفرة الإمكانيات بل إلى جانب استخراج التقنية المتاحة أو الممكن إتاحتها من قبل عناصر كفؤة تمتلك الإدارة والتصميم لقيادة عمليات التحول ونقل مجتمعاتهم من التخلف إلى التقدم، ولعل أزمة سوق العمل الذي يعتبر عاجزا عن استيعاب العناصر الشابة

1- نفس المرجع السابق، ص88.

المؤهلة إنما يرجع إلى خلل في التخطيط وقصور في دقة التنبؤات المستقبلية لحاجة سوق بالعمل في جميع مستوياته، ولكي يتم التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في المجتمع لابد من توفير البيانات والإحصائيات اللازمة والقيام بالآتي: [1]

- تصميم وتخطيط الهياكل التنظيمية واللوائح والوسائل والإجراءات المنظمة للعمل في قطاعات المجتمع.
- توظيف المهني والوظائف المختلفة.
- دراسات احتياجات مؤسسات المجتمع الآنية والمستقبلية.
- تحديد الدول الفعلي لمؤسسات التعليم العالي وفقا لاحتياجات سوق العمل.
- تخطيط السياسة التعليمية للتعليم العالي وفقا للاحتياجات الفعلية والمستقبلية وتأهيل البشرية حسب التخصصات والمستويات والقوى اللازمة لسوق العمل وخطط التنمية المرسومة.

وأخيرا يمكن القول لا مجادلة في مبادئ العمل التي تستهدف تطوير التعليم العالي لمواكبة التحولات العالمية، وفقا لما جاءت به توصيات بعض مؤتمرات التعليم العالي والتي أهمها:

1- تحقيق الملائمة والتلاقي بين ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي وما يتوقعه المجتمع منه ويشتمل هذا تلاقي سياسات التعليم العالي مع مطالب سوق العمل.

2- ضمان الجودة والنوعية تشتمل مدخلات التعليم ومخرجاته وعملياته وتنطوي على الجودة في مستوى العاملين ومستوى الأهداف ومستوى الأساليب ومستوى الطلاب ومستوى الخدمات المادية اللازمة وطرق إدارتها.

3- تطوير التسيير والتمويل مثل استثمار الموارد وتنوع مصادرها وتعاون المؤسسات الفاعلة.

4- توثيق التعاون والشراكة لمواجهة أزمة الالتحاق بالتعليم العالي إدارة وتمويلا وإشرافا وأن يصبح التعليم العالي مهمة المجتمع[1]

1- نفس المرجع السابق، ص89.

12-دور التعليم الجامعي في التنمية الشاملة: [2]

لقد أصبحت العلاقة بين التعليم والتنمية من الأمور المثيرة للنقاش والجدال، ذلك لأن التعليم يؤدي بالإسراع في خطط التنمية، التي تؤدي بدورها إلى رفع مستوى التعليم، وبالعكس فالجهل وغياب الوعي يظهر التخلف ويعوق خطط التنمية.

والتعليم له دور مهم في غزالة الفقر وزيادة فرص العمل للمواطنين، بالإضافة إلى تحسين توزيع الدخل بينهم، وله قيمة اجتماعية من حيث تحسين إنتاجية بقية المواطنين، كما أن انتشار التعليم يساعد على القضاء على كثير من العادات التي تعيق عملية التنمية، كما أصبح التعليم حقا من الحقوق التي يتمتع بها المواطنون، كما انه أصبح جزءا أساسيا من التنمية.

وفي ضوء ذلك يمكن إجمال وتحديد الدور الذي تقوم به التربية في تحقيق التنمية الشاملة من خلال المحورين التاليين:

أولا: تعديل أنماط السلوك ونظام القيم والاتجاهات بما يناسب الطموحات التنموية في المجتمع.

ثانيا: إعداد القوى البشرية اللازمة والمدربة للنهوض بالمشروعات الاقتصادية والاجتماعية، وتزويدها بالمعارف والمهارات والقيم التي تهيؤها بنجاح مع خصائص العصر التقني.

وعلى ذلك فهناك شبه إجماع على أن التربية سواء نظامية أم غير نظامية تحتل مكان الصدارة في عوامل التنمية وقنواتها، وليس ذلك مجرد تصورات نظرية أو تجارب استثنائية معينة في تطوير المجتمعات، بل يكاد يميل قاعدة عامة، تطبق على كل تجارب التنمية في دول العالم منها المتقدم والنامي، ولقد ظهر الارتباط شبه الشرطي بين التربية والتحديث في كثير من تجارب التحديث والتنمية، ويظهر الآن بصورة أكثر وضوحا وأكثر استمرارية في تجارب المجتمعات المتقدمة التي تقود الحركة العالم المعاصر.

1- نفس المرجع السابق، ص90.

2- التعليم الجامعي الخاص (الواقع والتحديات والمساقبل) النموذج المصري: الدكتور عبد الرحمن أبو المج رضوان، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، القاهرة، مصر، 2006م، 1427هـ، ص48،49.

واستنادا لما سبق فإن العلاقة دينامية ومتبادلة بين التعليم والتنمية، وغن التعليم قوة فعالة في تحقيق التنمية الشاملة بحالة من تأثير في الحراك الاجتماعي والمهني في المجتمع، وفي تدعيم الأنماط السلوكية، والفكرية الملائمة للتنمية، وبما يدخله من عناصر تكنولوجية في مواقع التنمية، وبما يكسبه من مهارات وخبرات للقوى العاملة يؤهلها للتكيف مع تغير أساليب الإنتاج، وهذا ما تأكد من وظيفة التعليم في إعداد هذه القوى البشرية اللازمة لتحقيق عناصر التخطيط القومي، حيث إن العنصر البشري وما يتوفر لديه من معارف واتجاهات وقيم ومهارات وقدرات على الابتكار، كلها أمور تمثل الوجه الآخر لعملية التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ومما سبق يتضح أن التعليم بوصفه إعداد الفرد للحياة وللمشاركة في بناء مجتمعه اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وحضاريا، يعد ضرورة أساسية للتنمية الشاملة، فالتعليم يتمثل في كل الجهود المبذولة من جانب المجتمع بمؤسساته المختلفة ذات العلاقة بالتربية، كالأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام...إلخ، والتي تتولى تنشئة الأطفال والشباب وتطبعهم وتوجههم سواء بجهود مقصودة او غير مقصودة، وذلك في ضوء أهداف المجتمع، والتربية عملية مستمرة تبدأ مع الإنسان منذ لحظة ولادته، بل قبل ذلك خلال المرحلة الجينية، وهي عملية تشكيل شخصية الفرد وفق بناء عقائدي وقيمي وإيديولوجي محدد، فهناك من الدارسين مثل هيتشينز Hutchins من يؤكد أن التربية تستهدف تنمية قوى الإنسان العقلية والروحية والأخلاقية[1].

1- نفس المرجع السابق، ص.52

الفصل الثالث:

التنمية المستدامة

1- مفهوم التنمية المستدامة

2- أهداف التنمية المستدامة

3- مؤشرات التنمية المستدامة

4- خصائص التنمية المستدامة

5- أسس التنمية المستدامة

6- مبادئ التنمية المستدامة

7- مقومات التنمية المستدامة

8- معوقات التنمية المستدامة

تمهيد:

التنمية المستدامة مفهوم حديث كثيرا في الأدب التنموي المعاصر وقد أصبحت الاستدامة مدرسة فكرية عالمية تختصر في معظم دول العالم النامي والصناعي على حد سواء تتبناها هيئات شعبية ورسمية وتطالب بتطبيقها لاستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، وتتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة ومع إجراءات المحافظة على الموارد من جهة أخرى، على أنها عمليات مكملة لبعضها البعض وليست متناقضة.

ولإلقاء مزيد من الضوء على التنمية المستدامة فقد تناولنا ما يلي:

1-مفهوم التنمية المستدامة: (Sustainable développement)

تعبر التنمية المستدامة عن مفاهيم ورؤى متعددة وشاملة، تتلامس مع مروحة واسعة من المجالات والاهتمامات، تعني التنمية الاقتصادية بشموليتها وفاعليتها في تأمين مستويات لائقة من العيش حاضرا ومستقبلا والارتقاء بقدرات المجتمع للنمو الذاتي المستمر، بما فيها تكوين القدرات البشرية المتاحة كما ونوعا.

إذ صاغ هذا المفهوم مجموعة من الباحثين المهتمين: أبرزهم ((إينياسي هاش وموريس ستورقن)، بتقديم أنموذج للتنمية يحترم البيئة ويوليها عناية فائقة، عن طريق تسيير الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية، خلال ندوة الأمم المتحدة حول (البيئة البشرية) في ستوكهولم عام 1972، ويجعل التنمية الاقتصادية ملائمة للعدالة الاجتماعية وللخدر البيئي[1].

1-علي عبد الكريم الجابري: دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، العراق، 2012، ص55، ص58.

فضلا عن ذلك فإن التنمية المستدامة تؤكد ما يعرف بـ (الإنصاف بين الأجيال)، إذ تؤكد أن نكون منصفين في النظرة إلى المستقبل عن طريق السعي إلى تحقيق هدف مفاده أن يترك الجيل الحاضر للأجيال المقبلة رصيدا من الموارد مماثلا للرصيد الذي ورثناه أو أفضل منه[1].

كذلك تعني التنمية المستدامة استخدام حصيلة مستدامة للموارد المتجددة، ومراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعابها النفايات، فضلا عن الاستخدام الرشيد للموارد الناضية (النفط والغاز والماء)

وعليها فإن التنمية المستدامة تسعى إلى تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي، وتتجه نحو علاج مشاكل العديد من الناس الذين يعيشون في فقر مطلق، إذ يشير تقرير (مستقبلنا المشترك) إلى أن الفقر يضعف من إمكانات الناس في استخدام الموارد بأسلوب مستديم ويشدد الضغط على البيئة[2].

مفهوم إجرائي للتنمية المستدامة:

هي تصور تنموي شامل يعتمد إلى تقوية مختلف المجالات المجتمعة بما فيها الاقتصادية والبيئية، فهي استثمار لكل الموارد من أجل الإنسان، وهي التنمية التي تسعى إلى تحقيق احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تحقيق احتياجاتها الخاصة، فهي تسعى إلى حماية الإنسان والبيئة باستعمال الموارد المتاحة.

2-أهداف التنمية المستدامة:

هناك مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية للتنمية المستدامة أثمر عنها مؤتمر الأمم المتحدة الثاني بـ (ريو ديجانيرو) عام 1992م، ومؤتمر قمة الأرض حول التنمية المستدامة في جوهانسبورغ خلال عام 2006م وتتمثل في: [3]

1- علي عبد الكريم الجابري: نفس المرجع السابق، ص55، ص58.

2- المرجع نفسه، ص58.

3- مصطفى أحمد حامد رضوان: "التنافسية كآلية من آليات العوامل الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم"، الدار الجامعية، مصر، 2011، ص.167

1. الزيادة في رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال الاستغلال المقنن للموارد الطبيعية.
2. تحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية.
3. الوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن واحترام حقوق الإنسان.
4. تنمية الثقافات المختلفة والتنوع والتغذية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار.
5. تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة.
6. مشاركة الأفراد في اتخاذ القرار السياسي داخل المجتمع.
7. الاعتماد على النمو الديمغرافي في يالحكم لأن هذا النمو يشكل القاعدة الأساسية للتنمية المستدامة في المستقبل.
8. الحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية والبيولوجية وعلى النظام الأيكولوجي.
9. استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة.
10. تجنب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهار والبحيرات وتهدد الحياة البرية وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية.
11. استخدام الري استخداما حذرا واجتناب تمليح الأراضي وتشبيعها بالماء.
12. عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالية وذلك بزيادة محتوى أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية.
13. استعمال التكنولوجيا النظيفة في المرافق الصناعية[1].

1-كولين ريز: النهج الإيكولوجي للتنمية المستدامة، مجلة التمويل والتنمية، العدد31، ديسمبر 1983، ص14.

3-مؤشرات التنمية المستدامة:

تشير التنمية المستدامة إلى مجموعة من القضايا، تنطوي على نهج متكامل في إدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمامات بالمجالات البشرية والقدرة المؤسسية.

في الوقت الحالي نحن بحاجة إلى إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة لتقويم أثر النشاطات والتأثير على القرارات نحو الأحسن، حيث يقتضي التوازن بين الأنشطة الاقتصادية والرفاه الاجتماعي واحتياجات البيئة في عملية التنمية تغيير أنماط صنع القرار.

1. المؤشرات القطاعية: تنطوي على إعداد مؤشر البعد البيئي للتنمية المستدامة ومن أهمها: [1]

أ- البصمة الإيكولوجية: أسس المؤشر كل من ..... و Reez ويقيس الضغط الذي يمارسه الإنسان على الطبيعة، حيث يقوم على المساحة المنتجة الضرورية لمجتمع ما لتلبية متطلباته (استهلاكه من الموارد، احتياجاته من طرح النفايات) ومن بين أهم خصائص المؤشر نجد: المرونه حيث يمكن قياس البصمة الأيكولوجية للعالم، الدولة، الشخص، المؤسسة.

ب- الديناميكية: حيث تتطور حسب عدة عوامل مثل النمو الديمغرافي والاستهلاك المتوسط للفرد، النقد التكنولوجي، الربط المباشر بين أهم نقطتين للتنمية المستدامة وهما الحاجة والموارد تجدر الإشارة هنا ان وحدة القياس المستخدمة في هذا المؤشر هي وحدة المساحة الهكتار وتعتمد على المساحة الضرورية لامتصاص غاز الكربون.

2. المؤشرات الاقتصادية:

أ- التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة: ويمكن قياسها من خلال: [2].

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويحسب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الخارجية في سنة معينة على عدد السكان ويمكن تصنيفه من مؤشرات القوة الدافعة ويقيس هذا المؤشر

1- كولين ريز: نفس المرجع السابق، ص14.

2- أمين السيد أحمد لطفي: المراجعة البيئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص28.

مستوى الإنتاج الكلي وحجمه ومع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا فإنه يمثل عنصرا هاما من عناصر ونوعية الحياة.

- تغيير أنماط الاستهلاك: ويمكن قياسه من خلال نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة، حيث يقيس هذا المؤشر نصيب الفرد من الطاقة في بلدها.

- الموارد والآليات المالية: ويتم قياسها من خلال المؤشرات التالية:

- رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- مجموع الدين الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- صافي المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

3. المؤشرات البيئية: [1]

أ- حماية نوعية موارد المياه العذبة وإمداداتها:

- الموارد المتجددة (عدد السكان): ويبين نصيب الفرد السنوي من الموارد المائية المتجددة المتاحة.

- استخدام المياه والاحتياطات المتجددة: ويبين نسبة كمية المياه المستخدمة إلى مجموع الكمية المنتجة.

ب- النهوض بالزراعة والتنمية البيئية المستدامة:

- نصيب الفرد من الأراضي الزراعية: يبين المؤشر نصيب الفرد من المساحة.

- استخدام الأسمدة: يحدد كمية الأسمدة في الزراعة للوحدة من الأراضي الزراعية يقيس كثافة استخدام الأسمدة.

- المساحة الضرورية لتربية المواشي.

- المساحة الضرورية للزراعة (تلبية الاحتياجات الغذائية).

- المساحة الضرورية للإنشاء.

1- أمين السيد أحمد لطفي: المراجعة البيئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص.28

- المساحة الضرورية للصيد.

كما يمكن الحصول على البصمة الأيكولوجية لمتوسط المساحة لكل فرد بقسمة مساحة الأراضي على عدد السكان، فمثلا البصمة الأيكولوجية للو.م.أ لوحدها (متوسط استهلاك الدولة مقدر بوحدة المساحة) تستحوذ على ما يفوق 20% من المساحة الكلية لكوكب الأرض حسب دراسات أجراها باحثون في كولومبيا خلال بداية التسعينات من القرن الماضي.

ج- مؤشرات المحاسبة البيئية (محاسبة خضراء):

تهدف المحاسبة الوطنية إلى وضع في الأفق متغيرات معبرة عن حالة وتطور الاقتصاد الوطني لإعطاء أصحاب القرار قاعدة للعمل، فنظام المحاسبة الوطنية هو مجموعة الحسابات التي تقوم بها الدولة دوريا لمتابعة تطور اقتصادها، وعادة ما لم يتم إدماج القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية في نظام المحاسبة الوطنية، ومع بروز مفهوم التنمية المستدامة أدى بالحكومات إلى الرغبة في إدماج البعد الاقتصادي الكلي للبيئة في حقل القرار السياسي، خصوصا بواسطة محاسبة بيئية خاصة تسمى المحاسبة الخضراء ويمكن تعريفها بأنها الوصف المنهجي داخل إطار محاسبي للعلاقة المتبادلة بين البيئة والاقتصاد.

4-خصائص البيئة المستدامة:

تتلخص خصائص البيئة المستدامة فيما يلي:

- التنمية تعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقديم إمكانات الحاضر ويتم تخطيط طول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات سواء كانت بيئية، اجتماعية، اقتصادية..

- التنمية الزراعية تراعي تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض[1].

1-بورديمة سعيدة، طبايبية سليمة: " التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها" الملتقى الوطني حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 10 و 11 ماي 2010، ص5.

- التنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول.

- التنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية، سواء عناصر ومركبات أساسية كالهواء، الماء، مثلا أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا.

- التنمية المتكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي ويجعلها تعمل جميعا بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.[1]

5-أسس التنمية المستدامة:

1. الحفاظ على خصائص الموارد الطبيعية ومستوى أدائها الحالي والمستقبلي: بحيث لا تدفع مستوى معيشة مواطني اليوم على حساب مواطني الغد. فهي تعتبر أننا شركاء مع الأجيال القادمة في المتاح من الموارد..

2. التركيز على النمو الاقتصادي من حيث نوعيته وكيفية توزيع عائده: بحيث تسعى إلى تحسين ظروف معيشة المواطنين من حيث الصحة، التعليم وذلك بالربط بين سياسات التنمية والحفاظ على البيئة.

3. إعادة النظر في أنماط الاستثمار الحالية بوجه عام والهياكل الصناعية القائمة بوجه خاص: بحيث يتم استخدام تكنولوجيا حديثة يكون أكثر توافقا مع الظروف البيئية فنجد من مظاهر التلوث والإخلال بالتوازن البيئي وتحافظ على استمرارية الموارد الطبيعية.

4. عدم الاكتفاء بتعديل أنماط الاستثمار وهياكل الإنتاج وإنما يستلزم أيضا بتعديل أنماط الاستهلاك السائدة وبصفة خاصة في الدول الغنية.

1- بورديمة سعيدة، طبايبية سليمة: نفس المرجع السابق، ص5.

5. توسيع نطاق العائد والتكلفة: ففي ظل اقتصاديات حماية البيئة، لابد أن تدخل في حساب التكلفة الآثار البيئية غير المباشرة وان تعتمد الأثمان الاجتماعية للموارد الطبيعية ليس مجرد أثمانها السوقية.[1]

6-مبادئ التنمية المستدامة: [2]

إن العلاقة التكاملية بين البيئة والنمو هي علاقة وطيدة وعلاقة انسجام، ذلك أنه لتحقيق التنمية ينبغي وجود بيئة محمية ونقية مع استغلالها بشكل عقلاني وهذا ما أدى إلى ظهور مبادئ أساسية تقوم عليها التنمية المستدامة وتتجلى في:

1. المبدأ الأول: استخدام أسلوب النظام في إعداد وتنفيذ خطط التنمية.

- استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة وتنطلق من أن البيئة الإنسانية أي المجتمع ما هي إلا جزء فرعي من النظام الكوني، وأي تغيير يطرأ على محتوى التنمية المستدامة من خلال هذا المبدأ تعمل على تحقيق هذا التوازن والانسجام بين النظم الفرعية بشكل يؤدي إلى نتيجة توازن بنية الأرض خاصة، ويهدف للحفاظ على حياة المجتمعات من خلال الاهتمام بجميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

2. المبدأ الثاني: المشاركة الشعبية:

- تحتاج لمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارات جماعية، خاصة في مجال ومتابعة الخطة، فالتنمية المستدامة تبدأ من المستوى المحلي، وهذا يعني انها تنمية من الأسفل (Développement foumblow) ويطلق على هذا المفهوم بالتنمية من الأسفل تبدأ من المستوى المحلي فالإقليمي فالوطني.

3. المبدأ الثالث: مبدأ المسؤولية المشتركة:

- بمعنى أن مسؤولية التنمية المستدامة هي مسؤولية كل الدول على سواء.

1- حسن أحمد الشافعي: التنمية المستدامة والمحاسبة والمراجعة البيئية، دار الوفاء لدنيا النشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص14.

2- الجبار محمود العبيدي: خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص192.

4. المبدأ الرابع: مبدأ الاحتراز البيئي:

- بمعنى أنه إذا كان هناك شك في ان هناك تأثير سلبي لمادة ما لم تظهر أدلة على ذلك لا يسمح بتداوله لا يوجد الدليل على خطواته.

5. المبدأ الخامس: مبدأ التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية:

- وذلك باستغلال الموارد بطريقة مثالية وتوظيفها بشكل مناسب[1]

6. المبدأ السادس: مبدأ استمرار عمر الموارد الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي:

- لهذه الموارد وجود موارد اقتصادية متجددة طويلة الأجل.

7. المبدأ السابع: مبدأ التوازن البيئي والتنوع الإيديولوجي.

8. المبدأ الثامن: مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية: بمعنى تحقيق متطلبات الحظر دون إهمال حاجيات الأجيال المقبلة.

9. المبدأ التاسع: مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية.

10. المبدأ العاشر: مبدأ الحفاظ على سيمات وخصائص الطبيعة مع تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك[2].

7-مقومات التنمية المستدامة:

لتحقيق التنمية المستدامة فلابد من مقومات وذلك بإتباع ما يلي: [3]

- الاستغلال الأمثل والعقلي للثروات والموارد المتاحة مع التسيير الجيد للاستثمارات.
- تخطيط وتسيير الموارد البشرية بطريقة علمية حتى تسمح لها بتجسيد التكنولوجيا الحديثة.

1- نفس المرجع السابق، ص192.

2- رواء زكي يونس الطويل: التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص42،41.

3- عمر الشريف:" طاقة وبيئة من اجل التنمية المستدامة"، الملتقى الوطني حول آفاق التنمية في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1845، قالمة، 2010، ص04.

- التركيز على توفير احتياجات سكان المناطق المحرومة عند إعداد ووضع البرامج التنموية.
- إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية لأي بلد يريد النهوض بالتنمية.
- صيانة ودعم السلوك الحضاري والديني واستغلال لتحقيق التنمية المستدامة.

ولكن لا يتحقق ذلك إلا بوجود نظام مؤسسي حديث وفعال يعتمد على الابتكارات التكنولوجية الحديثة بمساعدة الموارد البشرية لتحقيق التنمية المستدامة.

8-معوقات التنمية المستدامة:

رغم الجهود العالمية والمحاولات الجادة لتحقيق مطلب التنمية المستدامة في جميع الدول إلا أن هناك بعض العراقيل التي تعترض سبيل هذه الجهود، ومنها ما يلي:

- عدم الاستقرار والأمن اللذان يعتبران أساس السلام والعيش.
- مشكلة الفقر مع تزايد ارتفاع نسبة الأمية والبطالة وتراكم الديون.
- تزايد السكان بنسبة مذهلة مع الاستمرار في الهجرة من الريف إلى المدن الحضارية مما يؤدي إلى انعكاسات سلبية على الجانب الإيكولوجي إلى جانب التأثير على المرافق والخدمات والتلوث.
- ظاهرة الجفاف والتصحر التي تشهدها معظم الدول.
- غياب الديمقراطية وحقوق الإنسان خاصة منها المرأة.
- العولمة التي تحد من مسار التنمية نتيجة آثارها السلبية.[1]

1- عمر الشريف: نفس المرجع السابق، ص10.

الفصل الرابع:

الإطار المنهجي للدراسة

1- مجالات الدراسة

2- المنهج المستخدم

3- أدوات جمع البيانات

1- مجالات الدراسة:

من بين المتطلبات المنهجية في البحث العلمي تحديد مجالات الدراسة المكانية والبشرية والزمانية

1-1-المجال المكاني:

أجريت الدراسة الميدانية في جامعة الشيخ العربي التبسي –تبسة– وتحديدا بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية –قسم العلوم الاجتماعية

وهذه نبذة عن حياة الجامعة:

نشأة جامعة العربي التبسي –تبسة–:

نشأت جامعة العربي التبسي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 08-09 الصادر في 04 جانفي 2009، وقد جاء الإعلان عن ترقية المؤسسة إلى مصف الجامعة، تتويجا للمجهودات الجبارة التي بذلتها الأسرة الجامعية بكل أطيافها على مدار سنوات متواصلة، كانت بدايتها سنة 1985، سنة تأسيس المعاهد الوطنية للتعليم العالي في تخصصات علوم الأرض، الهندسة والمناجم.

أما المحطة الثانية التي عرفتها مسيرة تطوير المؤسسة فكانت سنة 1992 أين أُنشأ المركز الجامعي الشيخ العربي التبسي بموجب المرسوم التنفيذي297/92 الصادر في 27 سبتمبر 1992، وقد حمل اسم العلامة الكبير وابن مدينة تبسة الشيخ العربي التبسي تيمنا بما يحمله هذا الاسم من دلالات العلم والنضال الكري البناء.

وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 06/272 الصادر في 16 أوت 2006، في إطار الهيكلة الجديدة للمركز الجامعي، تمت هيكلة المؤسسة باعتماد تقسيم جديد للمصالح الإدارية وتوزيع الأقسام والمعاهد.

وفي حفل الافتتاح الرسمي للسنة الجامعية 2009/2008 من جامعة تلمسان أعلن رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة إلى ترقية المركز الجامعي تبسة إلى مصاف جامعة، وهذا التاريخ يعتبر نقطة نحلو هامة

من أجل تحقيق الأهداف المسطرة، حيث عرفت جامعة تبسة اليوم تغيرات كبرى على مستوى الهيكل التنظيمي والعلمي بما يسمح لها بإبراز كفاءتها العلمية وإمكانياتها المادية التي تتيح لها الفرصة لمنافسة الجامعات الكبرى ورفع مستوى التكوين والتأطير في مختلف التخصصات والفروع الموجودة.

التكوين والتأطير بجامعة العربي التبسي:

تضمن جامعة العربي التبسي تبسة حاليا التكوين والتأطير لحوالي 26544 طالب في مختلف الأطوار الكليات والأقسام

كلية العلوم والتكنولوجيا

- قسم العلوم والتكنولوجيا
- قسم الهندسة المعمارية
- قسم الهندسة الكهربائية
- قسم الهندسة المدنية
- قسم الهندسة الميكانيكية
- قسم الهندسة المنجمية

كلية الحقوق

- قسم الحقوق
- قسم العلوم السياسية

كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة

- قسم علوم المادة
- قسم علوم الطبيعة والحياة
- قسم الرياضيات والإعلام الآلي
- قسم بيوتكنولوجيا الكائنات الحية
- قسم البيولوجيا التطبيقية

شكل رقم01: يوضح كليات وأقسام جامعة العربي التبسي

جامعة العربي التبسي بالأرقام:

جدول يوضح : توزيع لتعداد الطلبة الجدد ليسانس وماستر على الكليات 2016-2017

الكلية	المسجلين الجدد ليسانس	المسجلين الجدد ماستر	المجموع الكلي
كلية العلوم والتكنولوجيا	561	331	892
كلية العلوم الدقيقة وعلوم الطبيعة والحياة	1081	445	1526
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير	356	343	699
كلية الحقوق والعلوم السياسية	504	372	876
كلية الآداب واللغات	706	504	1210
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية	1061	387	1448
المجموع	**4269**	**2382**	**6651**

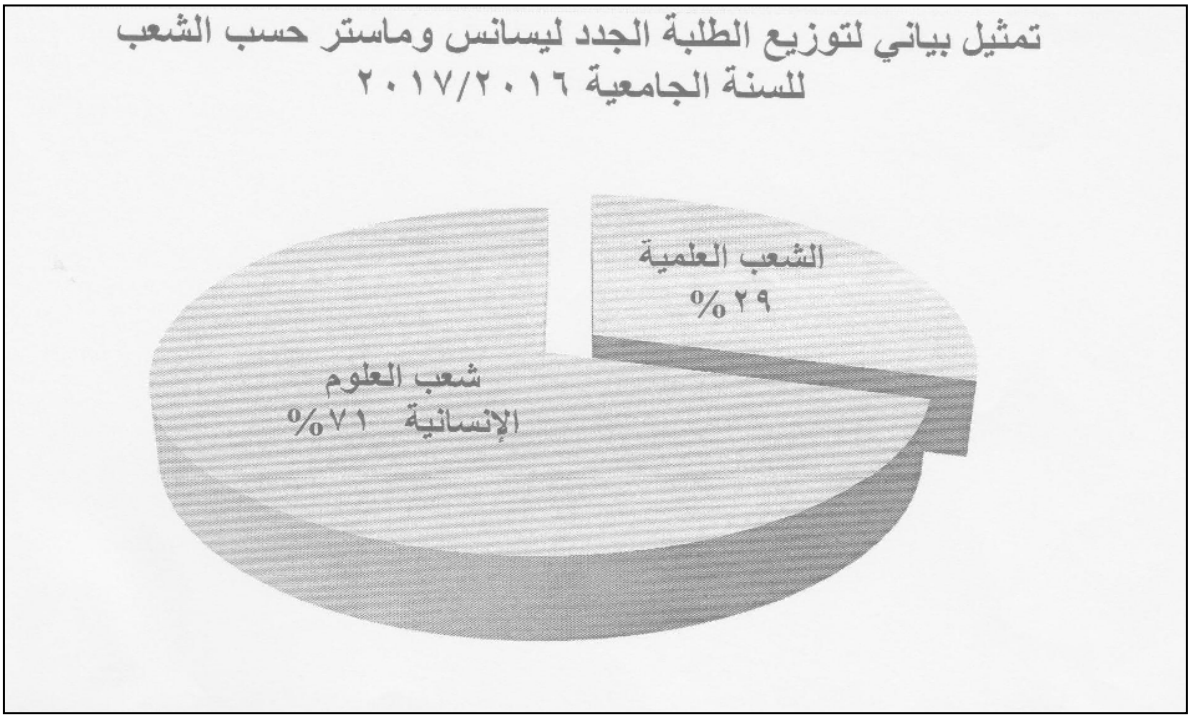

شكل رقم02: تمثيل بياني لتوزيع طلبة الليسانس والماستر حسب الشعب

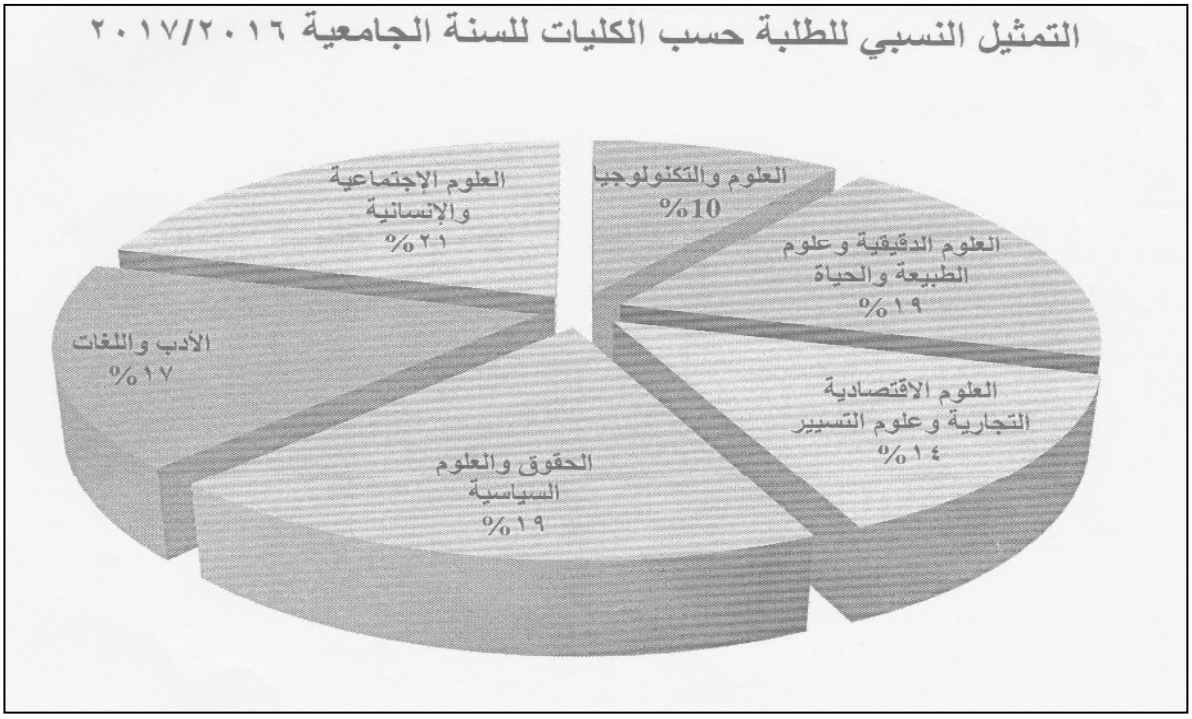

شكل رقم03: التمثيل النسبي للطلبة حسب الكليات

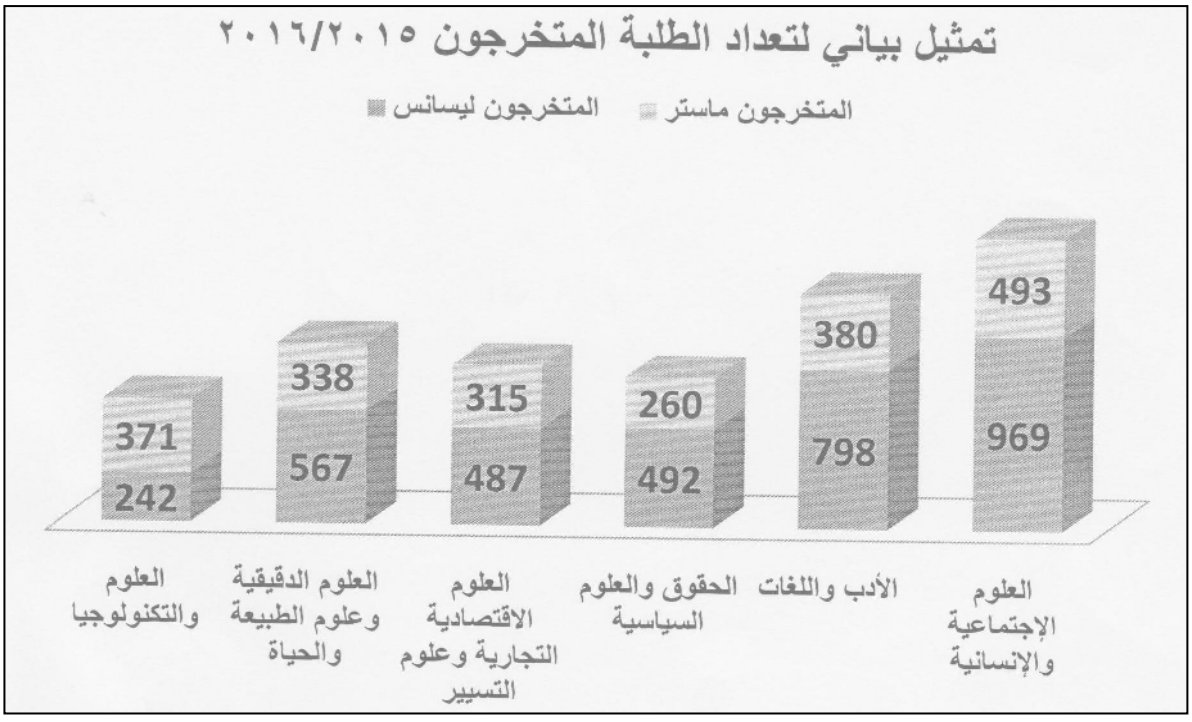

شكل رقم04: تمثيل بياني لتعداد الطلبة المتخرجون

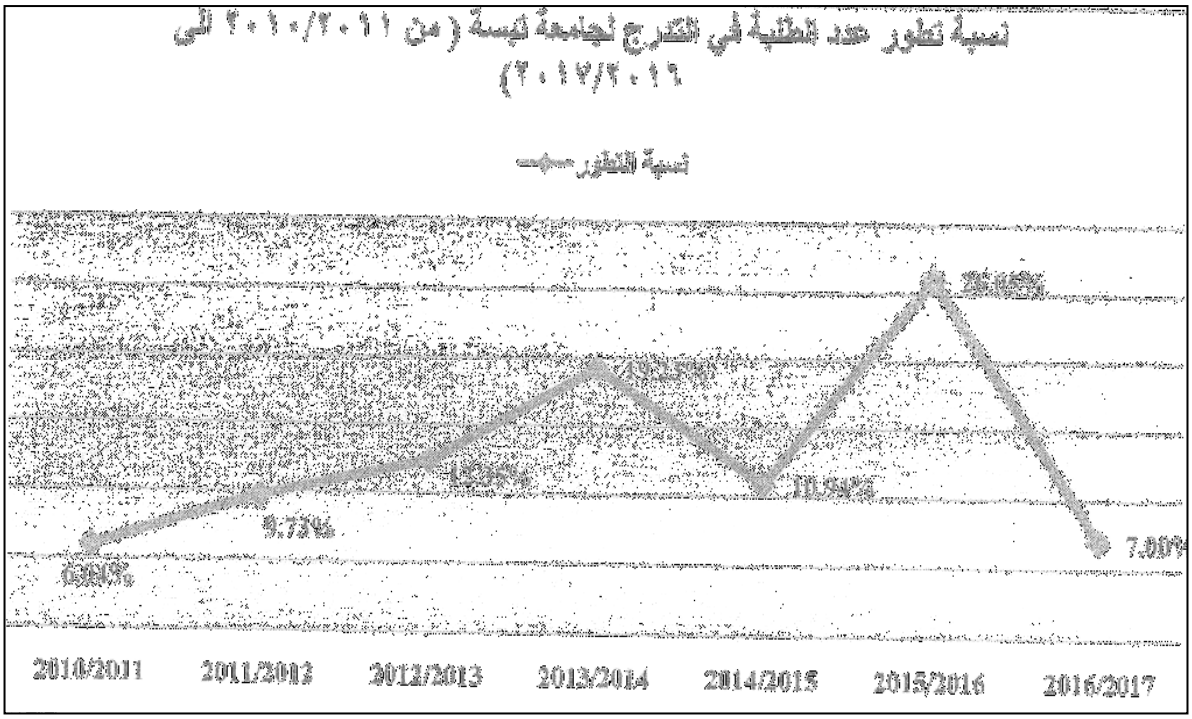

شكل رقم05: تطور عدد الطلبة في التدرج

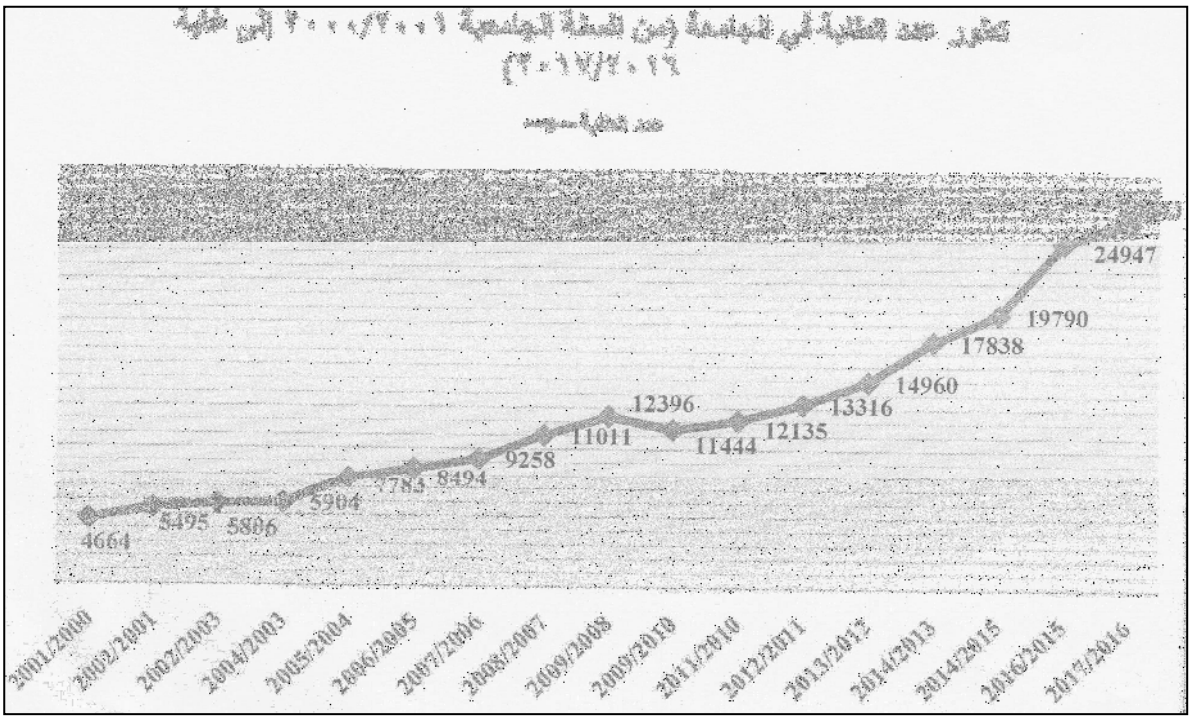

شكل رقم06: تطور عدد الطلبة في الجامعة

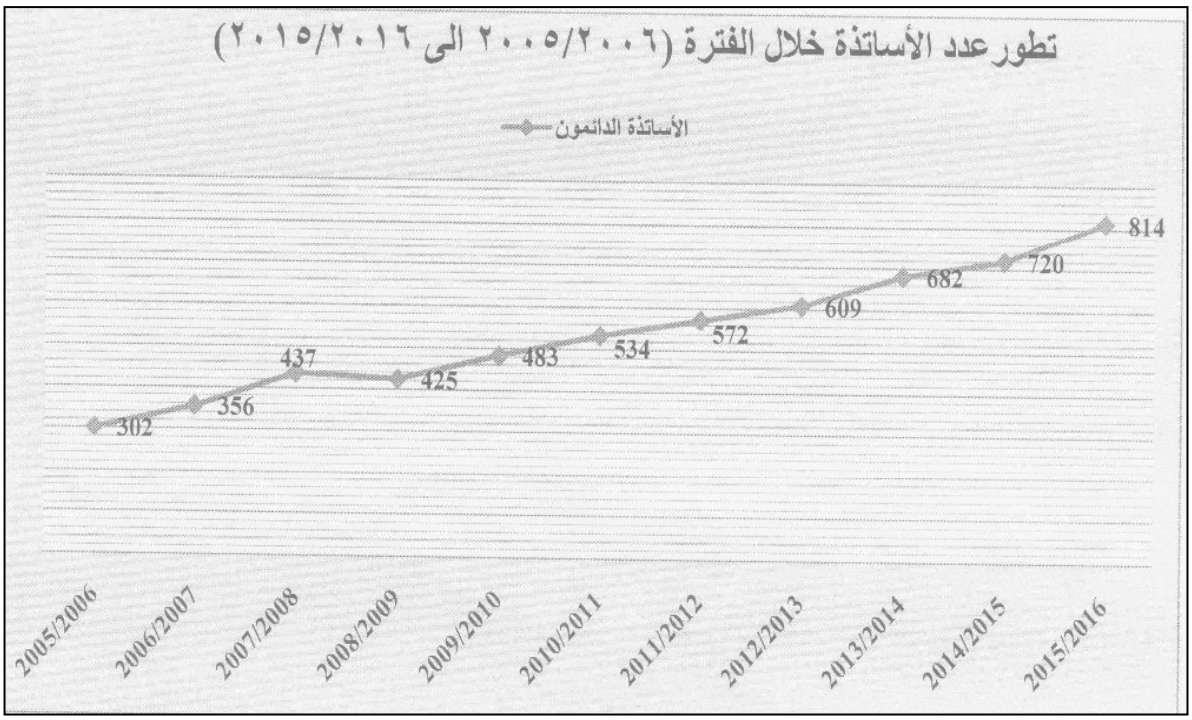

شكل رقم07: تطور عدد الأساتذة في الجامعة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية نشأتها وهيكلتها:

تأسست كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 363/12 المؤرخ فقي 22 ذي القعدة 1433 الموافق لـ 08 أكتوبر20.. وتضم الكلية حاليا قسمان: قسم العلوم الإنسانية وقسم العلوم الاجتماعية، وقد بلغ التعداد الإجمالي للطلبة المتمدرسين على مستوى الكلية 4340 بما فيهم 6 طلبة في دكتوراه الطور الثالث، يؤطرهم 102 أستاذا قائما من مختلف التخصصات والرتب.

طور الليسانس: 3327 طالب.

الماستر: 1007 طالب

الدراسات العليا: 27 طالبا.

قسم العلوم الاجتماعية: بلغ عدد طلبة القسم 1937 طالبا منهم 1602 في طور الليسانس و 335 في طور الماستر.

قسم العلوم الإنسانية: بلغ عدد طلبة القسم: 2403 طالبا، منهم 1725 في طور الليسانس و 672 في طور الماستر و 27 في الدكتوراه.

الهياكل البيداغوجية:

تضم الكلية العديد من الهياكل البيداغوجية مهيأة ومجهزة بأحدث التقنيات قصد توفير للجميع الظروف الملائمة والمساعدة للطالب على التحصيل العلمي.

المدرجات وقاعات الدراسة:

يوجد بالكلية 03 مدرجات للمحاضرات بطاقة استيعاب 722 مقعد بيداغوجي لكل المدرجات مجهزة بنظام السمعي البصري إضافة إلى 25 قاعة للأعمال الموجهة بطاقة استيعاب 820 مقعد بيداغوجي.

المكتبة:

تجمع بين رفوفها مجموعة هامة من الكتب والمراجع في مختلف التخصصات والميادين في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ما يفوق: 10000 عنوانا في مختلف الموضوعات والتخصصات باللغتين العربية والفرنسية، يمكن للطالب الاطلاع عليها عبر الإعارة الخارجية أو في قاعات المطالعة الداخلية.

قاعات الإعلام الآلي:

نظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها المعلوماتية في البحث العلمي فقد جهزت قاعتان للإعلام الآلي كل منها تحتوي على 32 جهاز حاسوب، يتلقى الطلبة في هذه القاعات دروسا تطبيقية في الإعلام الآلي تسمح لهم بالستفادة من تكنولوجيا المعلوماتية، والعديد من البرامج (Windows – Microsoft – Office – Ms Projet – SPSS)

كيف يمكن الانتقال من طور الليسانس إلى طور الماستر:

لا يقاس التعليم والتكوين المحصلين بسنوات الدراسة وإنما بأرصدة أين يجب يعلى الطالب:

- اكتساب 180 رصيدا للحصول على الليسانس، بمعدل 30 رصيدا لكل سداسي.
- اكتساب 120 رصيدا للحصول على الماستر، بمعدل 30 رصيدا لكل سداسي.

إن الأرصدة هي وحدة حساب تسمح بقياس عمل الطالب خلال السداسي من (محاضرات، أعمال موجهة، أعمال تطبيقية، تربصات، بحث، عمل شخصي ...إلخ).

المدرجات وقاعات الدراسة:

يتم الالتحاق بالتخصصات المبينة أعلاه وفق الترتيب على أساس المعدم العام لشهادة الباكالوريا ورغبة الطالب، مع منح الأولوية لبعض التخصصات والمبينة كما يلي:

- الأولوية الأولى: المتحصلين على شهادة البكالوريا شعبة آداب وفلسفة ولغات أجنبية.
- الأولوية الثانية: المتحصلين على شهادة الباكالوريا شعبة رياضيات وتقني رياضي وعلوم تجريبية وتسيير واقتصاد.

الميادين والتخصصات المتوفرة على مستوى الكلية:

قسم العلوم الاجتماعية: الميدان: علوم إنسانية واجتماعية D09

جدول يوضح الميادين والتخصصات على مستوى الكلية

الشعبة	ليسانس	ماستر	آفاق مهنية
D09 علوم اجتماعية	علم اجتماع: - سوسيو أنثروبولوجيا - تنظيم وعمل - التربية - الجريمة - البيئة والتنمية	علم اجتماع: - أنثربولوجيا عامة - التربية - تنظيم وتنمية - تنمية الموارد البشرية	- مستشاري التوجيه في المؤسسات التربوية ومراكز التكوين المهني - تسيير مديريات الموارد البشرية بالإدارة العمومية والمؤسسات الاقتصادية. - متصرف إداري بالوظيفة العمومية. - تسيير دور الثقافة والمتاحف ودور الشباب. - التعليم

1-2-المجال الزمني:

استغرقت عملية إجراء الدراسة مدة السداسي الثاني من السنة الجامعية 2018/2017، بدءا من التهيئة والتحضير وإنجاز الجانب النظري وإعداد استمارة الاستبيان وتوزيعها على عينة البحث وجمعها،

ونشير هنا إلى ان مرحلة توزيع وجمع استمارات الاستبيان قد استغرقت وقتا، وذلك نظرا لكون أفراد العينة ليسوا في مكان محدد ولا يتواجدون بالجامعة طوال الأسبوع.

1-3-المجال البشري:

يمثل المجال البشري لهذا البحث طلبة الدكتوراه لقسم العلوم الاجتماعية، سنة أولى، سنة ثانية، سنة ثالثة، والمقدر عددهم: 27 طالبا، موزعين حسب التخصصات التالية:[1]

جدول يوضح عدد طلبة الدكتوراه حسب التخصص

التخصص	عدد الطلبة
علم الاجتماع السياسي	5
علم اجتماع التربية	5
ععلم اجتماع التنمية	10
أنثروبولوجيا	7

2-المنهج المستخدم:

المنهج هو نسق من الإجراءات الواضحة والمتناسقة التي يستخدمها الباحث من أجل الوصول إلى نتائج عملية وواقعية قدر الإمكان.

انطلاقا من موضوع الدراسة الذي يدور حول "دور الجامعة في دعم برامج التنمية المستدامة" ونظرا لكون البحث يهدف إلى أهمية الجامعة ومساهمتها في تنمية المجتمع من خلال تكوين المورد البشري، وتدريبهم وتنميتهم للوصول إلى الهدف المطلوب تحقيقه، فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على دراسة وتفسير الظاهرة من خلال تحديد أبعادها ومؤشراتها في المنهج الوصفي لا يقتصر على التعرف على معالم الظاهرة وتحديدها وإنما يشمل كذلك تحليل البيانات وتفسيرها والتوصل إلى وصف حقيقي للظاهرة ونتائجها[2].

1- وثيقة مسلمة من طرف إدارة الكلية بتاريخ (2018/04/18)

2- فضيل دليو، علي غريب: الأسس المنهجية في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1999، ص101.

حيث اعتمدنا كمنهج مناسب لطبيعة الموضوع، لذا فالمنهج الوصفي التحليلي أو الإلمام بمختلف جوانب الظاهرة ثم تحليل وتفسير البيانات المختلفة ثم استخلاص النتائج العامة كآخر مرحلة.

كما تم الاعتماد على المنهج الإحصائي والذي يعتبر طريقة رقمية رياضية تسمح لنا بمعالجة وتحليل البيانات الكيفية المتحصل عليها مبدئيا وترجمتها إلى أرقام أو نسب ويكون ذلك من خلال ترجمة النتائج المتحصل عليها إلى أرقام عددية ونسب مئوية في الدراسة الميدانية للبحث، ولقد تجلى استخدامه في الحصول على البيانات التي تحدد سمات المجتمع المدروس[1].

3-أدوات جمع البيانات:

أ- الأداة: هي التقنية المستخدمة في جمع البيانات ودولتها و تستخدم في كثير من البحوث الاجتماعية كما يمكن وجود أكثر من تقنية في البحث الواحد إذا اقتضت الضرورة لذلك أي حسب نوع طبيعة المعلومات المستهدفة، حيث يعرف الأداة « على أنها الوسيلة التي بواسطتها تجمع المعلومات حلو الظاهرة المدروسة»[2].

ب- الملاحظة: هي أهم وسيلة من وسائل جميع البيانات والبحث في أي ظاهرة تقريبا[3]، ولذلك لما لها من أهمية علمية خاصة في البحوث الميدانية التي تتميز عن غيرها من أدوات جميع البيانات بأنها تفيد في جميع البيانات التي تتعلق بسلوك الأفراد وفهم بعض الامور الغامضة.

وبالتالي نرى أن الملاحظة من أهم الأدوات المستخدمة في البحث العلمي فهي المصدر الأساسي للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لموضوع الدراسة فهي تسمح بتكوين تصور مبدأي عن المواقع والمواقف والظروف المرتبطة بموضوع الدراسة.

1- خالد حامد: منهجية البحوث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، حبر للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، ص43.

2- عمار بوحوش: محمد محمود ذيبات: مناهج البحث وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، بني عكنون، الجزائر، 1999، ص97.

3- عمار بوحوش: دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1999، ص56.

ج- الاستمارة: تعتبر الأداة الأساسية في هذه الدراسة وهي من أكثر الأدوات جمع البيانات استخداما وشيوعا في البحوث الاجتماعية ويرجع سهولة معالجة بياناتها إحصائيا، والاستمارة هي نموذج يضم مجموعة من الأسئلة الموجهة للمبحوثين من أجل الحصول على معلومات حول موضوع البحث ويتم ملؤها مباشرة[1].

وقد جاء بناء الاستمارة اعتمادا على المؤشرات المشتقة من فرضيات الدراسة حيث تم تفريغ السؤال الرئيسي إلى أسئلة فرعية وبناء فرضيات ثم استخراج المؤشرات منها وفي كل فرضية مثلت محورا من محاور الاستمارة التي تم اختيارها بعدد معين من البنود، وقد تم بناء الاستمارة مبدئيا لعرضها على الأستاذة المشرفة ليتم تعديلها وفقا للملاحظات التي وجهت من طرفها واشتملت على ثلاث محاور جاءت كالتالي:

- المحور الأول: تضمن البيانات الشخصية من جنس، السن، التخصص، المستوى التعليمي، العمل (إن وجد).

- المحور الثاني: تناولت الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة والتي تمحورت حلو مساهمة البرامج التكوينية في إنتاج قوة العمل والتي تضمنت 8 أسئلة.

- المحور الثالث: تناولت الفرضية الثانية والتي تمحورت حول مساهمة الجامعة في إنتاج الخبرة المتخصصة وبناء المهارات والتي تضمنت 10 أسئلة.

د- المقابلة: وهي عملية اجتماعية تحدث بين شخصين الباحث أو المقابل الذي يستلم المعلومات ويجمعها ويصنفها والمبحوث الذي يعطي المعلومات إلى الباحث بعد الإجابة على الأسئلة الموجهة إليه من قبل الباحث[2] ولقد تم الاعتماد على هذه الوسيلة كأداة مدعمة بغرض المقارنة بين ما جاء به المبحوثين من إجابات في الاستبيان وبين ما يدلي به رؤساء أقسامهم من إجابات في المقابلات التي أجريت معها

1- عمار بوحوش: دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، مفس المرجع السابق، ص56.

2- جمال معتوق: منهجية العلوم الاجتماعية والبحث الاجتماعي/ بن مرابط، الجزائر، الطبعة، 2009، ص167.

الفصل الخامس:

عرض وتحليل بيانات الدراسة ومناقشة النتائج

1- تحليل وتفسير البيانات الأولية

2- تحليل وتفسير بيانات المحور الأول

3- تحليل وتفسير بيانات المحور الثاني

4- النتائج العامة

5- التوصيات

1-تحليل وتفسير البيانات الأولية:

جدول رقم (01): خصائص العينة حسب الجنس

العينة حسب الجنس	التكرارات	النسب المئوية
ذكر	12	%44,44
أنثى	15	% 55,56
المجموع	**27**	**%100**

يبين الجدول رقم (01): خصائص العينة حسب الجنس حيث يتبين أن نسبة 55,56 % من أفراد العينة إناث بمعنى ان نسبة الإناث داخل المؤسسة (الجامعة) أكثر من الذكور وهذا يدل على أن المناخ الغالب وكذا المحيط الخارجي يساعد الإناث أكثر على إكمال دراستهن والحصول على مراتب علمية عالية أكثر من الذكور.

جدول رقم (02): خصائص العينة حسب السن

النسب	التكرارات	النسب المئوية
من [25-29]	11	%40,75
من [30-34]	10	%37,03
من [35-39]	3	%11,11
من [40-45]	3	%11,11
المجموع	**27**	**%100**

يمثل الجدول رقم (02): خصائص العينة حسب السن، حيث يتبين ان النسبة الأكبر وهي 40,75% من أفراد العينة العمرية من [25-29] وهي النسبة الغالبة وهذا يدل على أن المتخرجين الجدد أكثر من الدفعات السابقة، ونجد نسبة 37,03% ضمن الفئة العمرية من [30-34] حيث تقل هذه الفئة في المستوى التعليمي للكلية (طلبة الدكتوراه) عن فئة الشباب، بينما يتساوى أفراد العينة من [35-39] ومن [40-45] بنسبة 11,11%.

جدول رقم (03): خصائص العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	النسب المئوية
سنة أولى دكتوراه	16	%59,27
سنة ثانية دكتوراه	7	%25,92
سنة ثالثة دكتوراه	4	%14,81
المجموع	**27**	**%100**

يظهر الجدول رقم (03): خصائص العينة حسب المستوى التعليمي حيث يتبين ان نسبة 52,27% من الطلبة سنة أولى وهي النسبة الغالبة وهذا لتعدد التخصصات التي تم فتحها من قبل الجامعة في السنة الأخيرة أكثر من السنة الفارطة حيث وصلت نسبتهم إلى 25,92% والتي تفوق بدورها السنة التي قبلها حيث نجد طلبة السنة الثالثة تصل نسبتهم إلى 14,81%.

جدول رقم (04): خصائص العينة حسب التخصص

التخصص	التكرارات	النسب المئوية
علم الاجتماع السياسي	5	%18,52
علم اجتماع التربية	5	%18,52
علم اجتماع التنمية	10	%37,04
أنثربولوجيا	7	%25,92
المجموع	**27**	**%100**

يظهر الجدول رقم (04): خصائص العينة حسب التخصص، حيث يتبين أن نسبة 37,04% هي النسبة الغالبة وذلك على المستويات الثلاث، سنة (1،2،3) بينما تصل نسبة تخصص الأنثربولوجيا إلى 25,92% وذلك على المستويات (1،2)، ونجد تخصصي علم الاجتماع السياسي وعلم اجتماع التربية متساويين بنسبة 18,52% وهي النسبة الأقل لكون التخصص حديث (سنة أولى فقط).

جدول رقم (05): خصائص العينة حسب العمل

العمل إن وجد	الجنس		التكرارات	النسب المئوية
	ذكر	أنثى		
أستاذ	04	02	06	%22,22
أستاذ مؤقت	02	02	04	%14,81
لا شيء	06	11	17	%62,97
المجموع	**12**	**15**	**27**	**%100**

يوضح الجدول رقم(05) خصائص العينة حسب متغير العمل حيث نجد أن نسبة 22,22% أساتذة ونسبة 14,81% يعملون كأساتذة مؤقتين بينما نرى النسبة الغالبة من المبحوثين من دون عمل حيث تصل إلى 62,97%.

2-تحليل وتفسير بيانات المحور الأول:

- **تساهم البرامج التكوينية في إنتاج قوة العمل**

س1: هل تخضع البرامج التعليمية لمتطلبات سوق العمل؟

التخصص / تخضع البرامج التعليمية لمتطلبات سوق العمل	علم اجتماع سياسي		تربية		تنمية		انثربولوجيا		المجموع	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
نعم	3	11.11	4	14.81	5	18.52	5	18.52	17	62.96
لا	2	7.40	1	3.70	5	18.52	2	7.40	10	37.04
المجموع	5	18.52	5	18.52	10	37.04	7	25.92	27	%100

يوضح الجدول أعلاه إجابة المبحوثين حول موضوع خضوع البرامج التعليمية لمتطلبات سوق العمل وذلك حسب التخصص فبالنسبة لطلبة علم الاجتماع السياسي كانت إجابتهم بنعم بنسبة 11.11% و7.40% أجابو ب"لا"، بينما كانت نسبة الإجابة بنعم عند كطلبة علم اجتماع التربية 14.81% و3.70% أجابوا ب"لا" أما طلبة التنمية كانت نسبة إجابتهم بنعم 18.52% و 18.52% أجابوا ب "لا" كذلك طلبة الأنثربولوجيا أجابوا بنعم بنسبة 18.52% بنعم و 7.40% نفو خضوع البرامج التعليمية لمتطلبات سوق العمل.

س2: هل يمكن للجامعة إنتاج مورد بشري يغطي متطلبات سوق العمل؟

الجنس / الجامعة تنتج مورد بشري يغطي متطلبات سوق العمل	ذكر		أنثى		المجموع	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
نعم	8	29.62	9	33.33	17	62.96
لا	4	14.81	6	22.22	10	37.04
المجموع	12	44.44	15	55.55	27	%100

يوضح الجدول رقم (02) إجابات المبحوثين حول إمكانية الجامعة في إنتاج مورد بشري يغطي متطلبات سوق العمل، حيث نجد أن نسبة 29.62 من المبحوثين الذكور قد أجابوا بنعم ونسبة 14.81% قد أجابو ب "لا"، بينما نسبة الإناث اللواتي أجبن ب "نعم" تصل إلى 33.33% و 22.22% بالنسبة للواتي أجبن بالنفي.

س3: بصفتك خريج جامعة هل لك القدرة على المشاركة بفعالية في عمليات الإنتاج؟

التخصص / خريجي الجامعة والقدرة على المشاركة في عمليات الإنتاج	علم اجتماع سياسي		تربية		تنمية		انثربولوجيا		المجموع	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
نعم	3	11.11	4	14.81	7	25.92	6	22.22	20	74.07
لا	2	7.40	1	3.70	3	11.11	1	3.70	7	25.93
المجموع	5	18.52	5	18.52	10	37.04	7	25.92	27	100

يبين الجدول رقم (03) إجابة المبحوثين حول قدرتهم في المشاركة بفعالية في عملية الإنتاج بصفتهم خريجي الجامعة وذلك بحسب التخصص وقد تباينت الإجابات حسب كل تخصص فقد أجابت نسبة 11.11% بنعم و 7.40% ب لا من طلبة علم الاجتماع السياسي، أما في علم اجتماع التربية فقد كانت إجابة المبحوثين بنعم بنسبة 14.81% و 3.70% ب"لا" ونجد نسبة الإجابة ب "نعم" 25.92% عند طلبة علم اجتماع التنمية و 11.11% كانت نسبة الإجابة ب "لا" وكذلك تخصص الأنثروبولوجيا حيث كانت نسبة الإجابة ب "نعم" 22.22% ونسبة 3.70% كانت بالنفي.

س 4: هل أنت مطلع على البرامج الإنمائية أو التنموية للبلاد؟

المستوى التعليمي / الإطلاع على البرامج الإنمائية للبلاد	سنة أولى دكتوراه		سنة ثانية دكتوراه		سنة ثالثة دكتوراه		المجموع	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
نعم	11	40.74	2	7.40	2	7.40	15	55.56
لا	5	18.52	5	18.52	2	7.40	12	44.45
المجموع	16	52.26	7	25.92	4	14.81	27	100

يوضح الجدول أعلاه إجابة المبحوثين حول إطلاعهم على البرامج الإنمائية والسياسات التنموية للبلاد وذلك بالنسبة للمستوى التعليمي سنة (1،2،3) دكتوراه، فبالنسبة للسنة الأولى كانت الإجابة ب"نعم" بنسبة 40.74% و 18.52% الذين أجابوا ب "لا"، أما السنة الثانية كانت نسبة المبحوثين الذين أجابوا ب "نعم" 7.40% و 18.52% الذين أجابوا ب "لا"، بينما كانت نسبة الذين أجابوا ب"نعم" في السنة الثالثة 7.40% و7.40% أيضا أجابوا ب"لا".

س5: في حالة توظيفك هل لك القدرة على اتخاذ قرارات حاسمة؟

العمل / القدرة على اتخاذ القرارات الحاسمة	موظف		غير موظف		المجموع	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
نعم	6	22,22	12	44,44	18	66,67
لا	4	14,81	5	18.52	9	33,33
المجموع	10	37,03	17	62,97	27	100

بين الجدول رقم (05) إجابة المبحوثين حول قدرتهم على اتخاذ القرارات الحاسمة في حالة توظيفهم، وقد كانت الإجابة بنعم بنسبة 22,22% بالنسبة للموظفين منهم و 14,81% أجابوا بـ "لا"، بينما غير الموظفين أجابوا بنعم بنسبة 44,44% بنعم و 18,52% أجابوا بـ "لا".

س6: هل توفر البرامج التي درستها إمكانية الإبداع في العمل؟

التخصص / البرامج الجامعية والإبداع في العمل	أنثربولوجيا		علم اجتماع سياسي		تنمية		علم اجتماع تربية		المجموع	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
نعم	5	18,52	4	14,81	5	18,52	1	3,70	15	55,56
لا	2	7,40	1	3,70	5	18,52	4	14,81	12	44,44
المجموع	7	25,92	5	18,52	10	37,04	5	18,52	27	100

يوضح الجدول رقم (06) إجابة المبحوثين حول توفير البرامج التي درسوها إمكانية الإبداع في العمل لهم وذلك حسب التخصص، فقد كانت إجابة المبحوثين تخصص أنثربولوجيا نعم بنسبة 18,52% ولا بنسبة

7,40%، أما طلبة علم الاجتماع السياسي فقد أجابوا بنعم بنسبة 14,81% ولا بنسبة 3,70% أما طلبة تخصص التنمية أجابوا بنعم بنسبة 18,52% ولا بنسبة 18,52% أيضا، أما طلبة علم اجتماع التربية فقد فاقت نسبة الإجابة عندهم بـ لا 14,81% عن الذين أجابوا بنعم 3,70%.

س7: هل يمنحك التكوين الجامعي القاعدة المعرفية التي تمكنك من الابتكار؟

المستوى التعليمي / التكوين الجامعي يمنح القاعدة المعرفية للابتكار	سنة أولى دكتوراه		سنة ثانية دكتوراه		سنة ثالثة دكتوراه		المجموع	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
نعم	10	37,04	5	18,52	4	14,81	19	70,37
لا	6	22,22	2	7,40	0	0	8	29,63
المجموع	16	52,25	7	25,92	4	14.81	27	100

يوضح الجدول أعلاه إجابات المبحوثين (سنة أولى وثانية وثالثة دكتوراه) حول قدرة التكوين الجامعي على إعطاء القاعدة المعرفية التي تمكن الطالب من الابتكار، حيث نجد أن نسبة 37,04% سنة أولى كانت إجابتهم بنعم ونسبة 22,22% منهم كانت إجابتهم بـ لا، أما سنة ثانية فقد أجابت نسبة 18,52% بنعم بينما نسبة 7,40% بـ لا، هذا وقد كانت نسبة 14,81% من طلبة السنة الثالثة نعم ونسبة 0% لا.

س8: هل تقدم لك الجامعة الفرصة للتعرف على عالم الشغل؟

العمل / تقدم الجامعة الفرصة للتعرف على عالم الشغل	موظف		غير موظف		المجموع	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
نعم	8	29,63	10	37,04	18	66,67
لا	2	7,40	7	25,92	9	33,33
المجموع	10	37,04	17	62,96	27	100

يبين الجدول رقم (08) إجابة المبحوثين حول تقديم الجامعة لهم الفرصة للتعرف على عالم الشغل وذلك بالنسبة للموظفين وغير الموظفين، وقد كانت إجابة المبحوثين الموظفين نعم نسبة 29,63% و 7,40% كانت إجابتهم لا، أما غير الموظفين فقد أجابوا بنعم بنسبة 37,04% و 25,92% أجابوا بـ لا.

2-1-تحليل بيانات الفرضية الأولى:

من خلال تحليلنا للجداول السابقة نستنتج ان البرامج التعليمية تخضع لمتطلبات سوق العمل وذلك بنسبة 62.96 % وهي نسبة معتبرة ،كما نجد نفس النسبة 62.96% تؤكد إمكانية الجامعة في إنتاج مورد بشري يغطي متطلبات سوق العمل ،فالجامعة تعمل على نشر الوعي ودفع عجلة التنمية ،كما أن نسبة 66.67% من المجموعة العينة لها القدرة على اتخاذ قرارات حاسمة في حال توظيفها لأن البرامج التي درسوها وفرت لهم إمكانية الإبداع في العمل بنسبة 55.56% ،وهذا يؤكد الدور الفاعل للجامعة في توفير الخبرة المتخصصة القادرة على اتخاذ القرارات الحاسمة وذلك لأن التكوين الجامعي منحهم القاعدة المعرفية التي تمكنهم من الابتكار بنسبة 70.37% وهي بذلك تقدم لهم فرصة للتعرف على عالم الشغل بنسبة66.67%

ومنه نستنتج تحقق الفرضية الأولى وأن الجامعة تساهم ببرامجها التكوينية في إنتاج قوة عمل كمية ونوعية، فتطوير الأنشطة يعطي الطالب نظرة مستقبلية عن سوق العمل وهذا ما يحقق التنمية المستدامة .

3-تحليل وتفسير بيانات المحور الثاني:

- **تساهم الجامعة في إنتاج الخبرة المتخصصة وبناء المهارات**

س9/ هل يمكن للجامعة الجزائرية إنتاج مورد بشري يتماشى والسياسات الاقتصادية للبلاد؟

التخصص / الجامعة الجزائرية تنتج مورد بشري يتماشى مع السياسات الاق	تربية		تنمية		أنثربولوجيا		ع إ سياسي		المجموع	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
نعم	03	11.11	6	22.22	4	14.81	4	14.81	17	62.96
لا	02	7.40	4	14.81	3	11.11	1	3.70	10	37.04
المجموع	05	18.52	10	37.04	7	25.92	5	18.52	27	100

يوضح الجدول أعلاه إجابات المبحوثين حول إمكانية الجامعة الجزائرية في إنتاج مورد بشري يتماشى والسياسات الاقتصادية للبلاد حسب التخصص حيث أجاب طلبة تخصص تربية بنعم بنسبة 11.11% و7.40 أجابوا بـ"لا"، أما تخصص تنمية فقد كانت إجابتهم بنعم بنسبة 22.22% و14.81 أجابوا بـ"لا"، بينما أجاب طلبة الأنثربولوجيا بنسبة 14.81% بنعم و11.11 بـ"لا"، كما نجد طلبة ع إ سياسي قد أجابوا بنعم بنسبة 14.81% ونسبة الذين أجابوا بـ"لا" كانت 3.70%.

س10/ هل البرامج الجامعية ملائمة لبناء القدرات الفردية للطلبة؟

السن / القدرات الفردية	من [25-29]		من [30.34]		من [35-39]		من [40-45]		المجموع	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
نعم	6	22.22	6	22.22	2	7.40	3	11.11	17	62.96
لا	05	18.52	4	14.81	1	3.70	0	0	10	37.04
المجموع	11	40.74	10	37.04	3	11.11	3	11.11	27	100

يبين الجدول رقم10 إجابات المبحوثين حول ملائمة البرامج الجامعية لبناء القدرات الفردية للطلبة وذلك حسب فئات السن، حيث أجابت الفئة الأولى من [25-29] بنعم بنسبة 22.22% و18.52% أجابوا بـ"لا"، كذلك الفئة الثانية من [30-34] كانت الإجابة بنعم بنسبة 22.22% و14.81% كانت إجابتهم بـ"لا"، أما الفئة الثالثة من [35-39] كانت نسبة إجابتهم بنعم 7.40% وتكاد تنعدم الإجابة بـ"لا" حيث كانت نسبتها 3.70%، بينما كانت إجابة الفئة الأخيرة من [40-45] منحصرة بنعم بنسبة 11.11% وانعدمت الإجابة بـ"لا" تماما.

س11/ هل تتماشى القدرات الجامعية والواقع المعاش في الجزائر؟

العمل / القدرات الجامعية والواقع المعاش	موظف		غير موظف		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	9	33.33	10	37.04	19	70.37
لا	1	3.70	7	25.92	8	29.63
المجموع	10	37.04	17	62.96	27	100

يبين الجدول رقم11 إجابة المبحوثين حول تماشي القدرات الجامعية والواقع المعاش في الجزائر حسب العمل ونرى من خلال الإجابات أن نسبة 33.33% من الموظفين أجابو بنعم، ونسبة الذين أجابو بـلا" تكاد تنعدم وذلك بنسبة 3.70%، بينما نجد عند الطلبة الغير موظفين يوافقون بنسبة 37.04% وهي النسبة الغالبة، وينفون بنسبة 25.92%.

س12/هل تعتقد أن نوعية المقاييس المدرسة يمكنها الرفع من قدرات الطالب الإدراكية؟

التخصص / المقاييس / ترفع قدرات الطالب الإدراكية	تربية		تنمية		أنثربولوجيا		ع إ سياسي		المجموع	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
نعم	04	14.81	5	18.52	4	14.81	4	14.81	17	62.96
لا	1	7.40	5	18.52	3	11.11	1	7.40	10	37.04
المجموع	05	18.52	10	37.04	7	25.92	5	18.52	27	100

يوضح الجدول أعلاه أن نوعية المقاييس المدرسة يمكنها الرفع من قدرات الطالب الإدراكية، عند طلبة التربية بنسبة 14.81% وهي نسبة معتبرة عندهم بالنظر إلى نسبة الإجابة بـ"لا"، 7.40%، وهي نفس النسبة تماما بالنسبة لطلبة تخصص علم الاجتماع السياسي، أما طلبة تخصص تنمية فقد كانت نسبة الإجابة عندهم بنعم 18.52% وهي نفس نسبة الإجابة بـ"لا" 18.52، بينما طلبة الأنثربولوجيا فقد أجابوا بنعم بنسبة 14.81 و11.11 أجابوا بـ"لا"، وهنا نرى النسبة الغالبة في الإجابات هي "نعم"، وهذا يدل على أن نوعية المقاييس المدرسة في الجامعة يمكنها الرفع من قدرات الطالب الإدراكية.

س13/ هل يمكن للجامعة تهيئة الطالب للحياة العملية؟

العمل / الجامعة تهيئ الطالب للحياة العملية	موظف		غير موظف		المجموع	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
نعم	5	18.52	10	37.04	15	55.56
لا	5	18.52	7	25.92	12	44.44
المجموع	10	37.04	17	62.96	27	100

تدل المعطيات الواردة في الجدول رقم13 على إجابات المبحوثين حول إمكانية الجامعة في تهيئة الطالب للحياة العملية وذلك بالنسبة للموظفين منهم وغير الموظفين، ويتبين لنا من خلال إجاباتهم أن الذين أجابوا بنعم بنسبة 18.52% بالنسبة للموظفين، أما الذين نفوا ذلك فنسبتهم 18.52%، بينما غير الموظفين فقد وافقوا بنسبة 37.04% ونفوا بنسبة 25.92%، وهذا يدل على أن الجامعة تهيئ الطالب للحياة العملية بنسبة 55.56% من مجموع 100%.

س14/ هل الهياكل الجامعية توفر للطالب القدرة على التدرب للعمل قبل دخوله؟

التخصص / الهياكل الجامعية توفر القدرة على التدرب	ع إ سياسي		تربية		تنمية		أنثربولوجيا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	03	11.11	3	11.11	6	22.22	4	14.81	16	59.26
لا	02	7.40	2	7.40	4	14.81	3	11.11	11	40.74
المجموع	05	18.52	5	18.52	10	37.04	7	25.92	27	100

يمثل الجدول أعلاه إجابات المبحوثين حول توفير الهياكل الجامعية قدرة التدرب للعمل للطالب قبل دخوله وذلك حسب التخصص، حيث نجد أن النسبة الغالبة هي تخصص التنمية الذين أجابوا بنعم ونسبتهم

22.22% ونسبة الإجابة بـ"لا" 14.81%، يليها تخصص الأنثربولوجيا بنسبة 14.81% الذين أجابوا بنعم و11.11% الذين أجابوا بـ"لا"، بينما تتساوى إجابات المبحوثين في تخصصي علم الاجتماع السياسي والتربية، بنسبة 11.11% الذين وافقوا و7.40% الذين نفوا، ويتبين لنا صدق هذا السؤال بنسبة 59.26%.

س15/ هل الجانب التطبيقي من البرامج الدراسية يمنحك القدرة على التفكير الإبداعي؟

المستوى التعليمي / الجانب التطبيقي والتفكير الإبداعي	سنة أولى دكتوراه		سنة ثانية دكتوراه		سنة ثالثة دكتوراه		المجموع	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
نعم	8	29.63	4	14.81	2	7.40	14	51.85
لا	8	29.63	3	11.11	2	7.40	13	48.15
المجموع	16	59.26	7	25.93	4	14.81	27	100

يوضح الجدول رقم15 إجابة المبحوثين حول منح الجانب التطبيقي من البرامج الدراسية للطالب القدرة على التفكير الإبداعي وذلك حسب المستوى الدراسي، حيث نجد طلبة السنة الأولى أجابوا بنعم بنسبة 29.63% أيضا أجابوا بـ"لا"، أما طلبة السنة الثانية كانت إجابتهم بنعم بنسبة 14.81% و11.11% أجابوا بـ"لا"، بينما طلبة السنة الثالثة فقد كانت إجاباتهم متساوية بنسبة 7.40%، ونجد أن النسبة الغالبة في الإجابة هي نعم بنسبة 51.85%.

س16/ هل كونت لك الجامعة القدرة على التواصل مع الآخرين؟

السن / الجامعة تكون القدرة على التواصل مع الآخرين	من[25-29]		من [30.34]		من [35-39]		من[40-45]		المجموع	
	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%	التكرار	النسبة%
نعم	10	37.03	8	29.63	3	11.11	3	11.11	24	88.89
لا	1	3.71	2	7.40	0	0	0	0	3	11.11
المجموع	11	40.74	10	37.03	3	11.11	3	11.11	27	100

يوضح الجدول أعلاه نسبة الطلبة الذين كونت لهم الجامعة القدرة على التواصل مع الآخرين، حيث نلاحظ أن نسبة 37.03% قد أجابوا بنعم ونسبة 3.71% أجابوا بـ"لا" وذلك في الفئة من [25-29] بينما نجد الفئة من [30-34] قد كانت نسبة إجابتهم بنعم 29.63% و7.40% أجابوا بـ"لا"، وفئة [35-39] قد أجابوا كلهم بنعم بنسبة 11.11% وتساوي هذه الفئة مع الفئة التي تليها [40-45] بنسبة 11.11% كذلك، وكانت نسبة الرفض لديهم 0%.

س17/ هل تعتقد أن البيئة الجامعية قادرة على إنتاج مورد بشري يمكنه نقل الخبرات؟

الجنس / البيئة الجامعية قادرة على إنتاج مورد بشري قابل للخبرات	ذكر		أنثى		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	9	%33.33	11	40.74	20	74.07
لا	3	%11.11	4	14.81	7	25.93
المجموع	12	44.44	15	55.56	27	100

يبين الجدول رقم17 إجابة الطلبة حول قدرة البيئة الجامعية على إنتاج مورد يمكنه نقل الخبرات، حيث يتضح أن نسبة 33.33% من الذكور قد أجابوا بنعم ونسبة 11.11% أجابوا بـ"لا"، كذلك نرى أن إجابة الإناث قد كانت بنعم بنسبة 40.74% ونسبة 14.81% تنفي ذلك.

س18/ هل تعتقد أن الجامعة الجزائرية تقوم بعملية مرافقة للطلبة المبدعين؟

المستوى التعليمي / الجامعة لجزائرية تقوم بعملية مرافقة للطلبة المبدعين	سنة أولى دكتورا		سنة ثانية دكتوراه		سنة ثالثة دكتوراه		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	9	33.33	4	14.81	2	7.40	15	55.56
لا	7	25.93	3	11.11	2	7.40	12	44.44
المجموع	16	59.26	7	25.93	4	14.81	27	100

يوضح الجدول أعلاه استبيان المبحوثين حول قيام الجامعة الجزائرية بمرافقة الطلبة المبدعين وذلك حسب المستوى التعليمي حيث نجد النسبة الغالبة للإجابة بنعم عند السنة الأولى 33.33% وهي تفوق نسبة الإجابة بـ"لا" 25.93% بينما في السنة الثانية فقد كانت الإجابة بنعم بنسبة 14.81% ونسبة الإجابة بـ"لا" كانت 11.11%، أما إجابات السنة الثالثة فقد تساوت بين "نعم" و"لا" بنسبة 7.40% ونلاحظ أن النسبة الغالبة 55.56% من أصل 100% كانت نعم.

3-1-تحليل بيانات الفرضية الثانية:

من خلال الجداول السابقة نجد أن نسبة 62.96% من مجموعة العينة يرون أن الجامعة الجزائرية تنتج مورد بشري يتماشى والسياسات الاقتصادية للدولة وذلك لما تقدمه من معارف و خبرات للطالب, كذلك فإن البرامج الجامعية ملائمة لبناء القدرات الفردية للطلبة بنسبة 62.96% أيضا وهو ما يعتبر عامل تحفيزي,بحيث تتماشى القدرات الجامعية والواقع المعاش في الجزائر بنسبة 70.37% لكون نوعية المقاييس المدرسة يمكنها الرفع من قدرات الطالب الإدراكية وذلك بنسبة 62.96% وهو ما يساعده على بناء القيم والقدرات الفردية, كما أن نسبة 55.56% يؤكدون أن الجامعة تهيئ الطالب للحياة العملية من خلال تحديد المسارات و الاتجاهات وتوفير الهياكل الجامعية التي توفر له القدرة على التدرب للعمل قبل دخوله له بنسبة 52.26% أي النسبة الغالبة ودعم الجانب التطبيقي من البرامج الدراسية القدرة على التفكير الإبداعي بنسبة 51.85% وهذا ما يمنحهم القدرة على اتخاذ القرارات.

ومن هنا نستنتج أن الفرضية الثانية قد تحققت والتي تتمثل في مساهمة الجامعة في إنتاج الخبرة المتخصصة وبناء المهارات أي أن جامعه الشيخ العربي التبسي تعتمد أسلوب التحفيز وتقديم المعارف و تنمية المهارات لخلق مورد بشري يتماشى ومتطلبات سوق العمل , قادر على مواجهة التحديات والسير وفق متطلبات التنمية.

مناقشة النتائج على ضوء الفرضيات:

من خلال الجداول التي تبين التكرارات ونسبة إجابات الطلبة على الأسئلة التي وردت في الاستمارة , نجد أن الأسئلة من 1 الى8 كلها تخدم الفرضيات ،حيث تحقق الفرضية الأولى القائلة بمساهمة البرامج التكوينية في إنتاج قوة عمل واعية بأداء مهامها وهذا ما تؤكده الجداول التكرارية وذلك من خلال خضوع البرامج التعليمية لمتطلبات سوق العمل وقدرة خريجي الجامعة على المشاركة بفعالية في عمليات الإنتاج واتخاذ القرارات الحاسمة ،كذلك إمكانية الإبداع في العمل ،كما أن التكوين الجامعي يمنح الطالب القاعدة المعرفية التي تمكنه من الابتكار وتقدم له الفرصة للتعرف على عالم الشغل.

ونجد كذلك أن الأسئلة من 9 إلى 18 تخدم وتحقق الفرضية الثانية القائلة بمساهمة الجامعة في إنتاج الخبرة المتخصصة وبناء المهارات، فإنتاج الجامعة لمورد بشري يتماشى والسياسات الاقتصادية للدولة وملائمة البرامج الجامعية لبناء القدرات الفردية للطلبة .كذلك تماشي القدرات الجامعية والواقع المعاش في الجزائر وتدريس مقاييس يمكنها الرفع من قدرات الطالب الإدراكية تقوم بعملية تهيئته للحياة العملية, كما أن البيئة الجامعية القادرة على إنتاج مورد بشري يمكنه نقل الخبرات تكون للطالب القدرة على التواصل مع الآخرين

ومن هنا نستخلص أن الجامعة بإمكانها إنتاج قوة عمل واعية بالمهام المنوطة بها وأنها توفر الخبرة المتخصصة القادرة على بناء المهارات.

4-النتائج :

بعد عرض وتحليل موضوع هذا البحث والمتمثل لي دور الجامعة في دعم برامج التنمية المستدامة مع دراسة حالة جامعة الشيخ العربي التبسي، تتلخص إلى ما يلي:

- أن البرامج التعليمية والمقاييس التطبيقية التي تقدمها الجامعة تمنح الطالب القدرة على المشاركة في عمليات الإنتاج.
- التكوين الجامعي للعناصر الأساسية (طرق التدريس، البرامج والأهداف، أساليب التقويم) قد أثبت الحوار الميداني مستوى متوسط لهذه الخصائص وهذا ما يؤثر بالإيجاب نوعا ما على التكوين الجامعي.
- يوجد تنوع في التكوين الجامعي من خلال إدراج تخصصات جديدة تتماشى مع احتياجات سوق العمل.
- الانفصال الموجود بين التعليم الجامعي وسوق العمل.

ومن أجل تطوير وظيفة الجامعة الجزائرية وجعل مخرجاتها البشرية أكثر قدرة على التكيف مع سوق العمل، فإنه ينبغي تحقيق الآليات الآتية:

- دعم الروابط بين البحث العلمي والمحيط الاقتصادي والاجتماعي.
- التوجه للتنمية المستدامة من خلال القيام بمشروعات تخدم البيئة والمجتمع.
- التواصل مع المحيط لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للجامعة في مجالات التدريب والندوات ومتابعة أنشطة الخريجين لزيادة التواصل بين الجامعة والمجتمع.
- تشكيل اللجان القطاعية بين الجامعات وقطاع العمل، للتعرف على احتياجات قطاعات العمل المختلفة والمساعدة في دعم الخريجين من ذوي المبادرات الخاصة والمواهب للقيام بمشاريع خاصة بهم.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة تبين لنا أن المورد البشري (الطالب) يمثل المعارف والمهارات والقدرات التي تجعله قادرا على أداء واجباته ومسؤولياته الوظيفية بكل فاعلية واقتدار، لذا تسعى الدول إلى تنميته عن طريق تحسين المؤشرات الثلاثة للتنمية البشرية المتمثلة في الدخل وتوفير الرعاية الصحية والتعليم.

وقد تبين لنا في هذا البحث الدور الذي تستطيع الجامعة القيام به من خلال وظائفها للمساهمة في تنمية رأس المال البشري وتحقيق التنمية المستدامة، وبدراسة لواقع الجامعة الجزائرية وجدنا أنه رغم الجهود المعتبرة التي تبذلها الجزائر في مجال التكوين الجامعي والارتفاع الكمي في أعداد الجامعات على مستوى الوطن وتجاوز الطلبة أعتاب المليون، وزيادة الإنفاق على نشاطات البحث العلمي بهدف الترقية والقيام بإصلاحات في مجال التكوين الجامعي مثل تبني نظام LMD المعمول به في الجامعات العالمية، إلا أنه رغم كل هذه الجهود المبذولة فإن الجامعة الجزائرية ما تزال لحد الساعة تركز على أداء وظيفة تكوين الطلبة وهذا ما تلمسه في تزايد أعداد المتخرجين سنة بعد سنة، دون الاهتمام بنوعية المخرجات ومدى ارتباط التخصصات لمتطلبات سوق العمل، كما أن هناك قصور في توجيه البحث العلمي لخدمة أهداف التنمية والاقتصار على الأبحاث الأساسية.

وعند دراستنا لواقع التكوين في جامعة العربي التبسي (كلية العلوم الاجتماعية) لاحظنا التطور الملحوظ في الهياكل القاعدية المتعلقة بالعملية التكوينية وتطور أعداد الطلبة وكذا التخصصات المطروحة فيما بعد التدرج وهذا ما يثبت صدق فرضيات الدراسة.

لذلك فعند التفكير في تطوير الجامعة الجزائرية لتسهم في التنمية المستدامة لابد وأن يؤخذ بعين الاعتبار توفير التكوين الجامعي الجيد الذي يحقق التوافق بين المخرجات الكمية والنوعية ومتطلبات التنمية

المستدامة، والتركيز على البحوث التطبيقية وتسويقها والمساهمة في تنمية المحيط من خلال فتوح الأبواب أمام مؤسسات المجتمع للاستفادة من خدمات الجامعة.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- أمين السيد أحمد لطفي: المراجعة البيئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

2- أندريه أيمار، جانيت أوبوايه: تاريخ الحضارات العام، الشرق واليونان القديمة، ترجمة: فريدم، وآخرون، المجلد الأول، بيروت، 1986.

3- بورديمة سعيدة، طبايبية سليمة: " التنمية المستدامة ومؤشرات قياسها" الملتقى الوطني حول آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 10 و 11 ماي 2010.

4- تركي رابح: أصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.

5- الجبار محمود العبيدي: خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

6- حسن أحمد الشافعي: التنمية المستدامة والمحاسبة والمراجعة البيئية، دار الوفاء لدنيا النشر، الإسكندرية، مصر، 2002، ص14.

7- حسن شحاتة: التعليم الجامعي والتقويم الجامعي بين النظرية والتطبيق، دار المغربية للكتاب، السعودية، 2001.

8- د. رمزي أحمد عبد الحي: التعليم العالي والتنمية وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، مصر، 2006م.

9- الدكتور عبد الرحمن أبو المجد: التعليم الجامعي الخاص (الواقع والتحديات والمساقبل) النموذج المصري ، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، القاهرة، مصر، 2006م، 1427هـ.

10- رواء زكي يونس الطويل: التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

11- سلمى الإمام: صنع السياسات العامة في الجزائر، دراسة حالة السياسة التعليمية الجامعية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2007.

12- السيد عبد العزيز البهواش: ضمان الجودة في التعليم العالي، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2005.

13- ضياء الدين زاهر: مستقبل التعليم الجامعي العربي، المكتب الجامعي الحديث، الجزء الأول، 2006.

14- علي أحمد مذكور: رؤية متكاملة للمنظومة التربوية، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 2008.

15- علي عبد الكريم الجابري: دور الدولة في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في مصر والأردن، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، العراق، 2012.

16- عمر الشريف:" طاقة وبيئة من اجل التنمية المستدامة"، الملتقى الوطني حول آفاق التنمية في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة 08 ماي 1845، قالمة، 2010.

17- فضيل دليو: " إشكالية المشاركة الديمقراطية في الجامعة الجزائرية"، منشورات جامعة قسنطينة، 2001.

18- كولين ريز: النهج الإيكولوجي للتنمية المستدامة، مجلة التمويل والتنمية، العدد31، ديسمبر 1983.

19- محمد العربي ولد خليفة: المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

20- محمد سليمان نشوان: تطور المجتمع، 2011، دار الأطلس، بيروت، ص109.

21- محيار زيتون: التعليم في الوطن العربي في ظل العولمة وثقافة السوق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005.

22- مصطفى أحمد حامد رضوان: "التنافسية كآلية من آليات العوامل الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم"، الدار الجامعية، مصر، 2011.

23- هوشيار معروف: تحليل الاقتصاد التكنولوجي، عمان، دار جرير للنشر والتوزيع، ط2.

24- يوسف سيد محمود: تغير قيم الجامعة، عالم الكتب، 33 شارع عبد الخالق ثروت بالقاهرة، 1990.

المراجعس باللغة الأجنبية:

25- Recueil des textes relatives au statut de l'université, journal officiel, juin, room 1997, article N01.

26- R. maciamanso, université democracia, madrid, CUPSA, 1978, P79.

27- GH lamallah.M. Etements de réfmexion sur l'université, savacation et ses fonctions URSC. Université d'oran S.D .P02.

المواقع الالكترونية:

28- https://ar.m.wikipidia.org

29- http://www.menrs.edu.dz1, وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دور الجامعة الجزائرية في تكوين رأس المال البشري،

30- جورج قرم: المؤتمر العربي الأول لمنتدى التنمية البشرية، القاهرة، http://home.birseit.edu, 24-26 فبراير 2003

المجلات:

31- خالد خليل حمودي: نشأة المدارس، مجلة آفاق عربية، بغداد، 1978.

32- مقاربات سوسيولوجية للمجتمع الجزائري، مجلة التواصل، جامعة عنابة، عدد06، جوان2000.

الملاحق

الملحق رقم01: استمارة استبيان

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
جامعة العربي التبسي "تبسة"
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الاجتماعية

السنة الثانية ماستر التخصص: تنظيم وتنمية

استمارة بعنوان

دور الجامعة في دعم برامج التنمية المستدامة

دراسة ميدانية بقسم العلوم الاجتماعية–جامعةتبسة-
مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تنظيم وتنمية

- نرجو منكم التكرم لملء هذه الاستمارة عن طريق الإجابة عن الأسئلة التي يتضمنها هذا الاستبيان مع العلم أن إجاباتكم تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط شاكرين حسن تعاونكم معنا.
- الرجاء وضع علامة (x) في الخانة المناسبة

الطالبة: **دحداح نجاة**

إشراف الدكتورة: **غرايبية فضيلة**

السنة الجامعية: 2018/2017

المحور الأول: البيانات الشخصية

الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

السن :.....

التخصص:.....

المستوى التعليمي: .....

العمل (إن وجد):.....

المحور الثاني: تساهم البرامج التكوينية في إنتاج قوة العمل

س1) هل تخضع البرامج التعليمية لمتطلبات سوق العمل؟

نعم ☐ لا ☐

س2) هل يمكن للجامعه إنتاج مورد بشري يغطي متطلبات سوق العمل؟

نعم ☐ لا ☐

س3) بصفتك خريج جامعة هل لك القدرة على المشاركة بفعالية في عمليات الإنتاج؟

نعم ☐ لا ☐

س4) هل أنت مطلع على البرامج الإنمائية أو السياسات التنموية للبلاد؟

نعم ☐ لا ☐

س5) في حالة توظيفك, هل لك القدرة على إتخاذ القرارات الحاسمة؟

نعم ☐ لا ☐

س6) هل توفر لك البرامج التي درستها إمكانية الإبداع في العمل؟

نعم ☐ لا ☐

س7) هل يمنحك التكوين الجامعي القاعدة المعرفية التي تمكنك من الإبتكار؟

نعم ☐ لا ☐

س8) هل تقدم لك الجامعه الفرصة للتعرف على عالم الشغل؟

نعم ☐ لا ☐

المحور الثالث: تساهم الجامعة في إنتاج الخبرة المتخصصة وبناء المهارات

س9) هل يمكن للجامعة الجزائرية إنتاج مورد بشري يتماشى والسياسات الإقتصادية للدولة؟

نعم ☐ لا ☐

س10) هل البرامج الجامعية ملائمة لبناء القدرات الفردية للطلبة؟

نعم ☐ لا ☐

س11) هل تتماشى القدرات الجامعية و الواقع المعاش في الجزائر؟

نعم ☐ لا ☐

س12) هل تعتقد أن نوعية المقاييس المدرسة يمكنها الرفع من قدرات الطالب الإدراكية؟

نعم ☐ لا ☐

س13) هل يمكن للجامعة تهيئة الطالب للحياة العملية؟

نعم ☐ لا ☐

س14) هل الهياكل الجامعية توفر للطالب القدرة على التدرب للعمل قبل دخوله له؟

نعم ☐ لا ☐

س15) هل الجانب التطبيقي من البرامج الدراسية يمنحك القدرة على التفكير الإبداعي؟

نعم ☐ لا ☐

س16) هل كونت لك الجامعة القدرة على التواصل مع الآخرين؟

نعم ☐ لا ☐

س17) هل تعتقد أن البيئة الجامعية قادرة على إنتاج مورد بشري يمكنه نقل الخبرات؟

نعم ☐ لا ☐

س18) هل تعتقد أن الجامعة الجزائرية تقوم بعملية مرافقة للطلبة المبدعين؟

نعم ☐ لا ☐

الملحق رقم02: إذن بالدخول للمكتبة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة– تبسة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

إلى السيد: محافظة المكتبة

تحية طيبة وبعد

أتقدم لسيادتكم المحترمة بهذا الطلب والمتمثل في السماح لطلبة علم الاجتماع ماستر 2 تخصص تنظيم وتنمية بالإطلاع على الكتب الموجودة في المكتبة بغية إكمال المسار العلمي (انجاز مذكرة التخرج) .

وفي الأخير تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

رئيس القسم

الملحق رقم03: إذن بالدخول للمؤسسة محل الدراسة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي * تبسة*
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

المرجع: ..... ق.ع.ا.إ/ 2018/2017

تبسة في: / /

إلى السيد: عميد كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

إذن بالدخـــول

بعد التحية والاحترام؛

لغرض استكمال البحوث الميدانية لطلبة قسم علم الاجتماع.

يرجى منكم السماح للطالب (ة) بإجراء الدراسة الميدانية في مؤسستكم

الطالب (ة): حداح غادة

المستوى: ثانية ماستر

التخصص: تنظيم وتنمية

موضوع البحث: دور الجامعة في دعم برامج التنمية المستدامة

ختاما تقبلوا فائق الاحترام والتقدير

الأستاذ المشرف

رئيس القسم

المؤسسة المستقبلة

الملحق رقم04: بطاقة تعريف بجامعة العربي التبسي تبسة

الدخول الجامعي 2017/2016
اختر
جامعة العربي التبسي - تبسة
التسجيلات الوجاهية
كيفيات التسجيل
كيفية التخصص والتوجيه
التسجيل الأول
إعادة التوجيه
الطعون
التدرج في الدراسة
الطالب في نظام LMD
العنوان: طريق قسنطينة ص ب 12002 تبسة
الموقع الالكتروني: www.univ-tebessa.dz
الهاتف/الفاكس: 037584626

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

إذن بالطبع

أنا الموقع أسفله الأستاذ (ة): عوامرية وهيبة

الرتبة: أستاذ محاضر "ب"

القسم: علم الاجتماع

أشهد أن المذكرة المعنونة:

دور الجامعة في دعم برامج التنمية
المستدامة – دراسة ميدانية بكلية العلوم
الإنسانية والاجتماعية

والمكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص: تنظيم وتنمية

من إعداد:

الطالب (ة): دحماج نجاة الطالب (ة): /

تتوفر على الشروط العلمية والمنهجية، الموضوعية والشكلية والتي تؤهلها للمناقشة العلنية بعد تحديد لجان المناقشة، وعليه أوقع على هذا الإذن للطالب بطبع المذكرة وايداعها لدى إدارة القسم بنسختيها الورقية والإلكترونية.

جامعة تبسة في: 2018/05/05

توقيع المشرف

ملحق القرار رقم: 933 المؤرخ في: 28 جويلية 2016

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مؤسسة التعليم العالي:

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة) حجاج عائشة الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم: طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 293440 والصادرة بتاريخ 2008/04/22

المسجل بكلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية العلوم الاجتماعية

و المكلف بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج ، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير ، أطروحة دكتوراه)، عنوانها: دور الجامعة في دعم الباحث

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2018/05/06

إمضاء المعني

Dalia

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

تعهد

أنا الموقع أسفله الطالب (ة): دحماج نجاة

المُعد(ة)للمذكرةالمعنونة بـ:

دور الجامعة في دعم برامج التنمية
المستدامة دراسة ميدانية بكلية
العلوم الانسانية والاجتماعية

والمكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص: تنظيم وتنمية

وبعد اطلاعي على القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 والذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها لا سيما المادة 03، المادة 07، المادة 19، المادة 35 منه:

أتعهد بتحمل المسؤولية العلمية والقانونية حول هذا العمل كما أشهد بخلوه من كل انتحال لأعمال الغير، اقتباس غير منسوب لصاحبه، ترجمة دون ذكر المصدر، وضع أشكال بيانية أو خرائط أو صور دون الإشارة إلى المصدر، أو ذكر أسماء محكمين دون علمهم أو موافقتهم أو مشاركتهم. وعليه أمضي هذا التعهد.

جامعة تبسة في: 2018/05/06

توقيع الطالب

الاسم: نجاة اللقب: دحداح تأطير: فضيلة غرايبية التخصص: تنظيم وتنمية

الملخـــــص:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة معالجة موضوع الجامعة ودورها في دعم برامج التنمية المستدامة في محاولة للإجابة على التساؤل التالي: ما درجة مساهمة الجامعة الجزائرية في دعم برامج التنمية المستدامة؟ انطلاقا من الفرضيات التي درست إمكانية الجامعة في إنتاج قوة عمل واعية بالمهام المنوطة بها وتوفير الخبرة المتخصصة.

أجرينا الدراسة الميدانية على مستوى جامعة العربي التبسي، قسم العلوم الاجتماعية من خلال المسح الشامل لطلبة الدكتوراه بالقسم، باستخدام الاستبيان والمقابلة والملاحظة كأدوات للبحث في علم الاجتماع وملائمة المنهج لمعالجة البيانات وتحليلها والوصول الى النتائج:

- أن الجامعة قادرة على إنتاج قوة عمل واعية بالمهام المنوطة بها.
- أن الجامعة ببرامجها التكوينية تسهم في توفير الخبرة المتخصصة القادرة على بناء المهارات ونقلها.

الكلمات المفتاحية: التنمية- التنمية المستدامة- الدور- الجامعة

Résume :

Dans cette étude, nous avons tenté d'aborder le rôle de l'université et son rôle dans le soutien aux programmes de développement durable afin de répondre à la question suivante: Quelle est la contribution de l'université algérienne au soutien des programmes de développement durable? Sur la base des hypothèses que l'université a étudié la possibilité de produire une force consciente des tâches confiées et de fournir une expertise spécialisée.

Nous avons eu une étude sur le terrain au niveau de Larbi Université Tébessi, Département des sciences sociales à travers une étude approfondie des étudiants de doctorat département, à l'aide d'un questionnaire, entretien et outils d'observation à la recherche en sociologie et une approche appropriée pour le traitement, l'analyse des données et l'accès aux résultats:

- Que l'université est capable de produire une tâche task force consciente mandat .
- L'université avec ses programmes de formation contribue à fournir une expertise spécialisée capable de construire et de transférer des compétences

Les Mot Clé : Le développement- développement durable- Rôle- Université

Abstact :

In this study, we tried to address the University's role and its role in supporting sustainable development programs in an attempt to answer the following question: What is the contribution of the Algerian University in supporting sustainable development programs? Based on the hypotheses that examined the possibility of the university in the production of a workforce aware of the tasks assigned to it and provide specialized expertise.

We conducted the field study at the level of Arabi University, Department of Social Sciences through the comprehensive survey of doctoral students in the department, using the questionnaire and interview and observation tools for research in sociology and the adequacy of the methodology for data processing and analysis and access to the results:

- The university is able to produce a work force aware of the tasks assigned to it .

- The university with its training programs contributes to providing specialized expertise capable of building and transferring skills.

Key Words: development- sustainable development- Role- University